جـــرائم السلامة
والنـزاهة الغـــذائية
دراسة تشـريعية وتحليلية مقارنة

الدكـــتور

شريف إبراهيم حامد عبد الرحمن

مدرس القانون

الكلية التكنولوجية بقويسنا

الدكتور

فـؤاد أمـين السـيد

مدرس القانون

الكلية التكنولوجية بقويسنا

جـرائم السلامة والنزاهة الغـذائية

دراسة تشريعية وتحليلية مقارنة

شريف إبراهيم حامد عبد الرحمن١، فـؤاد أمـين السـيد٢.

قسم القانون، الكلية التكنولوجية بقويسنا، وزارة التعليم العالي، قويسنا، مصر.

***البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي:doctorsherif382@yahoo.com**

ملخص البحث:

تختلط المفاهيم المتعلقة بمدلول الغذاء محل التجريم ، سواء تنظيميا أو جنائيا، ويلعب الغذاء ونوعيته دورا هاما فى تفسير السلوك الإجرامى ، ومدي توافر المسئولية الجنائية . وتفرق التشريعات بين جرائم سلامة الغذاء ، والتي تزخر بالتنظيمات غير الجنائية ، وتتنوع فيها صور الخطر في استخدام الغذاء سواء من قبل الأفراد أو المنشأت الغذائية . في حين وجدت طائفة من الجرائم تتعلق بالنزاهة في استخدام الغذاء وتتعلق بالإحتيال والغش وصوراً أخرى متعددة وقف عليها البحث ، وإشار إلى ضرورة التدخل التشريعي في بعض الحالات، منها حكم الطعام المنزلي المباع والنفايات الغذائية وأهمية فتح المجال البحثي في قيام قانون غذائي موحد.ومن أهم نتائج البحث يرتبط الغذاء بنوعين من الجرائم ، الأولي جرائم مخالفة تشريعات سلامة الغذاء بصفة مباشرة ، وتتخذ بشأنها إجراءات غالباً غير جنائية. والثانية جرائم جرائم عدم النزاهة فى إستخدام الغذاء وتنظم جنائيا، الغذاء بطبيعته ، أوالمتعلق بأغذية الاستعمال الخاص يخضعان للتنظيم القانونى ، ويقتصر الوصف التجريمى للغذاء بكونه غير آمن، مصطلح الطعام في قانون الوحدات المتنقلة يعد أوسع نطاقاً من مصطلح الغذاء الوارد بقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وجود علاقة بين السلوك الإجرامي وبين الغذاء ، والخلل في نوعيته يؤدي إلي تفاقم المشكلات والإنحرافات السلوكية .

الكلمات المفتاحية: جرائم، السلامة، النزاهة، الغذائية، سلامة الغذاء.

Food safety and integrity crimes
A comparative legislative and analytical study

Sherif Ibrahim Hamed Abdel Rahman1, Fouad Amin Al-Sayed. 2
Department of Law, College of Technology in Quesna, Ministry of Higher Education, Quesna, Egypt.
***Corresponding aouther**:**doctorsherif382@yahoo.com**

Abstract:

Concepts of the meaning of the food in question are mixed, both organizationally and criminally, and food and its quality play an important role in the interpretation of criminal behavior and the availability of criminal liability. The legislation distinguishes between food safety offences, which are abundant in non-criminal regulations, and where the risk of food use is varied both by individuals and by food establishments. While there had been a range of offences related to integrity in the use of food, fraudulent and several other forms of fraudulent that had been discontinued, legislative intervention was needed in some cases, including the provision of home food sold and food wastes and the importance of opening up research in a uniform food law. One of the most important results of the research is that food is linked to two types of crimes. The first is crimes that directly violate

food safety legislation, for which often non-criminal measures are taken. The second is crimes of dishonesty in the use of food and is criminally regulated. Food by its nature, or related to food for private use, is subject to legal regulation, and the criminal description of food is limited to being unsafe. The term food in the Mobile Units Law is broader in scope than the term food mentioned in the National Food Safety Authority law. There is a relationship between criminal behavior and food, and defects in its quality lead to exacerbation of behavioral problems and deviations.

Keywords:Crimes, Safety, Integrity, Food, Food Safety.

مقدمة

عرف الإنسان البدائي الغذاء وتوصل إليه بفطرته. ومع ارتفاع معدلات السكان ، ظهرت الأزمات والمجاعات، وانعدم الأمن الغذائي([1]) وبات عاملا مهما في ارتفاع معدلات جرائم العنف ([2]) وبدت للغذاء تأثيرات مباشرة جعلت التلاعب والاحتيال مصدر قلق ومخاوف لأزمات صحية واقتصادية ذات أبعاد محلية ودولية. ([3])

يمتاز القانون الجنائي بدوره الحمائي ، حيث يراقب ما يستجد من مشكلات المجتمع ويبحث لها عن حلول ، سواء بسبل حمائية وقائية أو ذات طبيعة عقابية . لذا يكون من المعقول افتراض وجود علاقة إيجابية بين الجزاء الجنائي والأضرار القابلة للقياس التي يسعى إلى ردعها. ومع ذلك، تميل القوانين الجنائية إلى التحيز والاستيلاء بشكل كبير على الأنشطة ذات الاهتمام العام والتي تحقق مصالح تنظيمية مفيدة للدولة.([4]) ومن بين تلك المصالح سلامة الغذاء وأمنه ونزاهة استخدامه عبر قواعد جنائية عامة أو خاصة تنظمها قوانين تتصل بالغذاء . وتكونت معالجة الغذاء في السنوات الزمنية الحديثة من قانون أساسي تستند إليه بقية الأدوات التنظيمية واللائحية. ([5]) وقد أنشئت بمصر الهيئة القومية([6]) لسلامة الغذاء .

منهج البحث : تمشيا مع حداثة قوانين الهيئة القومية لسلامة الغذاء وتحديثات تشريعات حماية المستهلك في مصر ، يلجأ الباحث إلي سلوك المنهج

---

١)- د/ محمد خليل خير الله، ، تصنيع الغذاء في ضوء الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية ، مجلة العلوم الإسلامية ـ الجامعة العراقية ، العدد الثاني عشر ، ٢٠١٦، ص ٤١٠.

[2]) - Jonathan Randel Caughron , An Examination of Food Insecurity and Its Impact on Violent Crime in American Communities , Clemson University Theses ,-2016,p; 3٦

[3]) -Kathryn B. Armstrong, Jennifer A. Staman, Enforcement of the Food, Drug, and Cosmetic Act: Select Legal Issues, February 9, 2018 ,Congressional, p؛1. Congressional Research Service. www.crs.gov

[4]) - Kenneth Sebastian Leon & Ivy Ken, Legitimized fraud and the state-corporate criminology of food – a Spectrum-based theory, Published online: 8 August 2018, Springer Nature B.V. 2018,p 25.

٥)- قواعدالممارسات الدولية الموصى بها والمبادئ العامة لسلامة الأغذية، نمنظمة الأغذية والزراعة

٦)- القانون ١ / ٢٠١٧ بإنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء ، الجريدة الرسمية العدد الأول (مكرر) ج في ١٠ يناير ٢٠١٧.

المقارن بصفة أساسية ، والمنهج التحليلي في بعض الأحيان .وفق التدرج التشريعي الذي عنيت بتطبيقه تشريعات سلامة الغذاء .

صعوبات البحث :_أولي صعوبات البحث تتمثل في وجود خلط واضح بين مجال مخالفات تشريعات سلامة الغذاء وبين جرائم نزاهة استخدام الغذاء . وفي كلا المجالين تحتاج الكثير من المصطلحات لمزيد من الوضوح وبخاصة شفافية سلاسل التوريد في مجال نزاهة استخدام الغذاء والذي لا نتلمس له تنظيما تشريعيا في معظم الدول ([1]) كما تتعدد وتكثر المفاهيم القانونية الحالية بتشريعات سلامة الغذاء في مختلف الدول . فصعوبة إنفاذ اللوائح التنظيمية المتضاربة أوالمربكة ، سيؤدي إلي تجاهل الأفراد للقانون ، كما سيكون التركيز من المسئولين علي الاستيفاء الورقي بدلاً من تطبيق روح القانون. ([2])

نطاق البحث : يدور البحث حول أطر المعالجة القانونية والشرعية في المدونة العقابية وفي القوانين الخاصة بهيئة سلامة الغذاء وقوانين حماية المستهلك باعتبارالغذاء سلعة استهلاكية وكذلك قانون تشجيع وحدات الطعام المتنقلة. ويخرج عن نطاق المعالجة القانونية للبحث ،الأغذية المصدرة والمستوردة من الخارج لحاجتها إلي بحث مستقل، ويخرج، الدواء، ومستحضرات التجميل، العطور، الغذاء الحيواني– الأعلاف- .. كما يخرج عن نطاق البحث أحكام المسئولية والجزاء .

الهدف من البحث ،محاولة الإجابة علي تساؤلات يثيرها البحث منها :

- هل توجد ضرورة لبيان خصائص جرائم نزاهة استخدام الغذاء باعتباره قضية هامة تواجه الجهات التنظيمية والصناع والمستهلكين([3]).
- هل هناك حاجة للبحث عن أليات لإيقاف الاحتيال والغش في النظم الغذائية ؟([4]) .
- ما مدي تطبيق قانون هيئة سلامة الغذاء علي وحدات الطعام المتنقلة ؟ وهل تعد تلك الوحدات منشأت غذائية ؟ وهل بيع الغذاء المنزلي يرقي لاعتبار

---

1)- Beyond food security; Professor Chris Elliot`s vision for food integrity Through Technology, 7 may 2019

2) - John Pointing, Food law and the strange case of the missing regulation, Journal of Business Law , 2009,p:2 .

3)- Janine Curll , The significance of food fraud in Australia, 2015 Thomson Reuters (Professional) Australia Limited,p:270.

4)- Beyond food security; Professor Chris Elliot`s vision for food integrity Through Technology, 7 may 2019.

المنزل منشاة غذائية وبالتالي تنطبق عليه وعلي القائمين بالبيع قوانين الغذاء ، خاصة مع انتشار تلك الظاهرة بين بعض أفراد المجتمع .

أهمية البحث : تعتبر جرائم الغذاء اكثر عرضة للاحتيال نظرا لطبيعتها المعقدة ، حيث تتصل بالصحة العامة والبيئة والاقتصاد والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها.([1])

- ترتب علي تغير طبيعة الأسواق انتشار أماكن صناعة وبيع الغذاء المجهز وزيادة مستهلكيه.([2]) هذا التوسع الاقتصادي يفتح باب إطالة السلسلة الغذائية وما يتصل بها من اخطار([3])، كما ينذر بظهور صراع بين المسئولين عن سلاسل الإمداد الغذائي والمستهلكين ([4]) وبين مغريات الغش الغذائي ودوافعه وبين الجهل بسلامة الغذاء وبخاصة لدي الفقراء([5]) مما ادي لارتفاع معدل التهديدات الغذائية .

خطة البحث :

الفصل الأول : المعالجة الجنائية لجرائم سلامة الغذاء .

المبحث الأول : الغذاء محل التجريم .

المبحث الثاني : وصف الغذاء محل التجريم وعلاقتة بالسلوك الإجرامي

المبحث الثالث : جرائم سلامة الغذاء بالمنشات الغذائية

الفصل الثاني : المعالجة الشرعية والجنائية للاحتكار وجرائم عدم النزاهة الغذائية

المبحث الأول : ماهية جرائم نزاهة استخدام الغذاء وصورها وأنواعها

المبحث الثاني : خصائص جرائم النزاهة الغذائية وسبل مواجهتها

---

١)- د/ محمد خيل خير الله، ، تصنيع الغذاء .. ، مرجع سابق ص ٤٠١ .

٢)- د/ عبد الحق لخذاري ، حسين علامي، حماية المستهلك من خلال الالتزام بضمان السلامة الغذائية ، مجلة الحقوق والحريات ، الجزائر ، الإصدار الثالث، العدد الأول ، الصفحة ٣٠٣.

٣)- راجع منشورات (F.A.O) هيئة الأغذية والزراعة .

٤)- طارق كاظم عجيل، ، دراسة في الأحكام الإجرائية لدعوى حوادث الاستهلاك ،دراسة مقارنة في ظل قانون حماية المستهلك العراقي رقم ١ لسنة ٢٠١٠»المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ،مجلد ٨،ع ١/ ٢٠١٥، ص ٧٦.

5) - Hazel Croall. Food, crime, harm and regulation, p; 17.

الفصل الأول

المعالجة الجنائية لجرائم سلامة الغذاء

تمهيد وتقسيم : يعد الغذاء من أهم الحاجات الأساسية في حياة الإنسان والوفاء به هو جزء من حقوقه الدولية والوطنية. ولذا يجب أن يكون الإمداد الغذائي السليم والجيد دائمًا في توفر كافٍ ،و ألا يتعارض ذلك مع مبادئ الأديان والعقيدة وثقافة المجتمع بشكل مستدام .([1]) ويرتبط إنتاج الغذاء وتصنيعه بعلاقة طويلة الأمد بعدم الشرعية وبالجريمة ([2]). ونظرا لأن توافر الغذاء مرتبط بطائفة من العمليات في أماكن حددها القانون يطلق عليها منشأت غذائية ، ولأن ما ينتج فيها يجب أن ينطبق عليه الوصف القانوني المنضبط سواء كان ،غذاءا أو طعاما أو أكلا . لذا نعرض هذا الفصل في المباحث التالية :

المبحث الأول

الغذاء محل التجريم

تمهيد وتقسيم : يعرف الغذاء في اللغة بأنه " ما به نماء الجسم وقوامه.([3]) وهو يختلف بذلك عن التغذية والتي هي العلم المتخصص في دراسة تفاعلات الجسم مع العناصر الغذائية من أجل الوصول إلى التوازن الحيوي. ([4]) وقد يتخذ الغذاء صورة تقليدية وصورة غير تقليدية عبر أطر قانونية ،هنا يثار التساؤل عن الدور الجنائي في تحديد تلك الأطر ، وهل للغذاء تاثير علي السلوك الانحرافي الإجرامي للفرد ..

نعرض لكل ذلك في المطالب التالية :

---

[1])- F Wiryani1, Herwastoeti1, M Najih1, A Haris Law Enforcement of Consumer Protection for Safe Food Packaging in The Decisions of Criminal Justice, International Conference On Food Science and Engineering 2016 IOP Publishing, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering 193 (2017) 012055 doi:10.1088/1757-899X/193/1/012055, p:1-9.

[2])- Hazel Croall. Food, crime, harm and regulation ,former reference,,p; 17.

٣)- أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص ٤٧٠.

٤)- د/ أمال عبد الله فوزي ، الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء ، الجنادرية للنشر ، ٢٠١٧، ص ١٠

المطلب الأول

الإطار القانوني للغذاء محل التجريم

قد يتخذ الغذاء محل التجريم صورة تقليدية وصورة غير تقليدية عبر أطر قانونية ، يلعب فيها القانون الجنائي دورا فاعلا في تحديد تلك الأطر ..

أولا: الإطار القانوني للغذاء التقليدي

١)- اهتمت التشريعات بوضع تعريفا للغذاء ومنها الانجليزي([١]) والسعودي([٢]) والأمريكي([٣]) وعرفه التشريع المصري بكونه " أي منتج أو مادة قابلة للاستهلاك الأدمي، سواء كانت مادة أولية أو خاما ، أو نيئة ، مصنعة كليا أو جزئيا أو شبه مصنعة أو غير مصنعة ، بما في ذلك المشروبات والمياه المعبأة أو المضافة للغذاء، وأية مادة متضمنة للمياه، والعلكة.([٤]) ويندرج تحت مفهوم الغذاء النباتات والمحاصيل بعد حصادها، والحيوانات والطيور الحية بعد دخولها المجازر، والكائنات البحرية وأسماك المزارع بعد صيدها. وتغطي حماية التشريع الانجليزي الطعام الذي أعدته حاضنات الأطفال في منازلهم للأطفال الأخرين ويمتد إلي أنشطة إعداد الطعام في المطاعم والنوادي والمدارس والمستشفيات والمنشأت العامة والمحلية.([٥]) وتخضع الهيئة القومية للغذاء بمصر بعض المنتجات لقواعد تداول الأغذية العادية مثل التوابل وغيرها.([٦])

---

1) - The Food Safety Act 1990 –Aguide for food businesses 2009 Edition ,p; 9.

"أي مادة أو منتج ، معالجة كليا أو جزئيًا أو غير معالجة، وتستهدف أو يُتوقع بشكل معقول أن يتناولها البشر."وتشمل كلمة "الغذاء" الشراب والعلكة وأي مادة ،تشتمل علي الماء، أدرج فيها عمدًا أو أثناء تصنيعه أو تحضيره أو معالجته.

٢)- الغذاء : كل ماهو معد للاستهلاك الأدمي، سواء كان خاما أم طازجا أم مصنعا أم شبه مصنع ، ويعد في حكم الغذاء كل مادة تدخل في تجهيز الغذاء او تحضيره أو معالجته . لائحة الاشتراطات الصحية بالسعودية ٢٠١٩.

3)- 21 USC Ch. 9 federal food ,Drug,and Cosmic Act subchapter 11-§321, , (f).

٤)- م/ ١/ ٦ من قانون هيئة سلامة الغذاء في مصر ..مرجع سابق .

5)- The Food Safety Act 1990 –Aguide for food businesses 2009 Edition ,p; 9.

٦)- م/ ٣ من قرار الهيئة العامة لسلامة الغذاء بمصر رقم ١لسنة ٢٠١٨،

٢) - ما يخرج عن المدلول التقليدي للغذاء في التشريعات. العلف ، والنباتات والمحاصيل قبل حصادها، والحيوانات والطيور الحية قبل دخولها المجازر ، والكائنات البحرية وأسماك المزارع قبل صيدها ، والمنتجات الدوائية ، ومستحضرات التجميل، والتبغ ومنتجاته، والمواد المخدرة والمؤثرات العقلية والمنتجات الطبية وماء الشرب غير المعبأ. كما تخرج الأوعية والأغلفة والعبوات المتصلة بالغذاء . ويخرج أيضا الحيوانات الحية ما لم تكن معدة لطرحها في الأسواق للاستهلاك البشري (مثل المحار)، والنباتات التي تقبل الحصاد والمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية والمخلفات والملوثات ، ولا يشمل أيضا الطعام المعد في المنزل للأغراض المنزلية ([1]).

ثانيا :- الإطار القانوني لما يأخذ حكم الغذاء

١)- مواد الأغذية التقليدية . لا يقتصر غذاء الإنسان علي مادة واحدة ، وإنما علي عدة مواد منها :

- المواد التي تدخل في تجهيز الغذاء أو تحضيره أو معالجته .

أ- أي مادة تدخل في تجهيز الغذاء ، بأي إجراء من شأنه إحداث تغيير في خصائص الغذاء وعلي الأخص الطهي أو الخبز أو التسخين أو التدخين أو التمليح أو الإنضاج أو التجفيف أو الخلط أو الطحن أو الفصل أو التقطيع أو التعبئة أو التعليب أو التبريد أو التجميد أو التخليل أو الاستخلاص أو التشعيع أو المعالجة بالأوزون أو المعالجة بإذابة الثلج أو عدد من العمليات السابقة مجتمعة .

ب- أي مادة تدخل في تحضير الغذاء، مثل المواد المنقولة والمواد المضافة([2]) واللذان يعتبران جزء من الغذاء بعد الإضافة أو النقل بطريقة إرادية وقانونية، ومن ثم فتأخذ حكم الغذاء .

(٢) - **الأغذية غير التقليدية** : وتشمل ([3]) :الأغذية الخاصة ،الغذاء البديل، المكملات الغذائية ، بعض الأنواع الأخري من الأغذية الخاصة المخاطبة بأحكام

---

1)- The Food Safety Act 1990 –Aguide for food businesses 2009 Edition ,p; 9

م/ ١/ ١٤ القانون المصري ١/ ٢٠١٧ والجزائري رقم ٣٦٧/ ١٩٩٠

٢)- د/ علي كامل يوسف الساعد ، المواد المضافة للأغذية ، مرجع سابق.

٣)- قرار الهيئة العامة لسلامة الغذاء بمصر رقم ١لسنة ٢٠١٨، مرجع سابق

قانون الهيئة ، أغذية ذات استخدامات طبية خاصة ، الأغذية المعالجة إشعاعيا ، الأغذية المحورة وراثيا.([1])

المطلب الثاني

تمييز مصطلح الغذاء وغيره من المصطلحات المشابهة

علي الرغم من الترادف الذي يبدو بين مصطلح الغذاء والطعام والأكل، إلا أنه يوجد بينهما فارق أصيل . نحاول إيضاحه: الطعام هو اسم جامع لكل ما يؤكل، ويقع علي كل ما يُسَاغ ويُتَذوق .([2]) يقول المولي عز وجل علي لسان طالوت " فمن لم يطعمه فإنه مني " ([3]) ومن ثم فكل ما يدخل الفم كغذاء إجمالا يطلق عليه طعاما ، أما الأطعمه التي تقوم علي الصناعة فتسمي أغذية . فنقول صناعة الأغذية ، السياسة الغذائية. ويختلف مصطلح الطعام عن مصطلح الأكل ، فالأخير يقصد به الإنقاص من الشيئ ، فيقول المولي عز وجل علي لسان نبي الله يوسف " ويأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن إلا قليلا مما تحصنون"([4]) إذا الطعام مصطلح عام وشامل يحتوي علي أي نوع من الغذاء او الأكل يستهلكه الإنسان في فترات حياته ، ولا يشترط فيه ان يكون مغذيا . ويعرف القانون المصري الطعام بكونه المأكولات والمشروبات وغيرها مما يصلح للاستهلاك الأدمي كغذاء، سواء يتم إعدادها، او كانت سابقة التجهيز.([5]) أما الوجبة

---

١)- الأغذية المعالجة : هي المنتجات الغذائية ، الخاضعة للمعالجة بالأشعة المؤينة ، وعلي الأخص بغرض التصدي للميكروبات المسببة للأمراض المنقولة عن طريق الغذاء ،أو خفض الحمل الميكروبي أو الإصابة بالحشرات أو تثبيط إنبات المحاصيل أو إطالة عمر الخضروات سريعة التلف .الأغذية المحورة : هي الأغذية التي تحتوي علي أو تتكون من أو يتم إنتاجها مما يعرف بالكائنات المحورة وراثيا وهي الكائنات التي تم تعديل خصائصها الوراثية لإضافة خصائص جديدة إليها م/ ١/ ١٠-١١ من قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء ، مرجع سابق.

٢)- المصباح المنير للفيومي، ٣٧٢٢.

٣)- سورة البقرة ، الأية ٢٤٩.

٤)- سورة يوسف ، الأية ٤٨.

٥)- م ١من القانون ٩٢ لسنة ٢٠٨ بشأن تنظيم وتسجيع عمل وحدات الطعام المتنقلة ، الجريدة الرسمية العدد 23 مكرر (أ) بتاريخ ١١ / ٦ / ٢٠١٨

الغذائية فهي تناول أغذية معينة في أوقات محددة سواء في المنزل أو في أي مكان.

نخلص إلي ان مصطلح الطعام في قانون الوحدات المتنقلة علي الرغم من أنه قاصر علي المأكولات والمشروبات وغيرها إلا أنه أطلق ذلك التحديد بضرورة كونه غذاءَ. ومن ثم يعد أوسع نطاقا من مصطلح الغذاء الوارد بقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء .

المبحث الثاني

وصف الغذاء محل التجريم وعلاقتة بالسلوك الإجرامي

المطلب الأول

الغذاء محل التجريم

أولا:- وصف الغذاء محل التجريم . يرد التنظيم القانوني علي مسمي الغذاء، سواء كان تقليديا أو غير تقليديا . ولكن هل هناك وصفا يجعله خاضعا للتجريم ؟ فمن التشريعات ما تجعل الغذاء الضار بالصحة محلا للتجريم منها المصري والأماراتي([1]) والانجليزي([2]) ومن التشريعات من يساوي بين الغذاء الضار وغير الصالح للاستهلاك الأدمي مثل السعودية وعمان([3]). وثمة تشريعات أخري اعتبرت الغذاء المغشوش ضارا بالصحة وعددت طائفة من الحالات يصبح فيها كذلك ومنها التشريع الأردني([4]). وفرق التشريع الأماراتي بين الغذاء الفاسد وهو الغذاء غير المقبول لطائفة من الأفراد لأسباب قد تتعلق باللون أو الطعم أو الرائحة أو القوام أو غيرها . وميزته عن نوعا اخر هو الغذاء المضلل ، وهو الغذاء الموصوف وصفا مخالفا للحقيقة بهدف الترويج التجاري ويشمل أي معلومات غير دقيقة بشأنه "([5]) . ووفقا لقانون صحة الغذاء بالمملكة المتحدة ١٩٩٠وطبقا للوائح الاتحاد الأوروبي " لا يجوز عرض الغذاء في السوق إذا كان غير آمن " ويعتبر الغذاء غير آمن إذا كان غير صالحا للاستهلاك الأدمي أو كان ضارا بالصحة أو غير صالح للاستهلاك البشري . (م/١٤) ([6]) ويتطلب تحديد ما إذا كان الغذاء غير صالح للاستهلاك البشري أن تأخذ المحكمة في الاعتبار :

---

١)-. م/ ١ من القانون ١٠لسنة ٢٠٠٥.

[2]) - The Food Safety Act 1990 – A Guide For Food Businesses 2009 Edition, p: 11

٣)- م / ٤١ من لائحة الغذاء السعودي ،مرجع سابق.؛ م/١٣ القرار الوزاري رقم ٢لسنة ٢٠١٠ بشان لائحة سلامة الغذاء

٤)- القانون المعدل لقانون الرقابة علي الغذاء ٢٠٠٣ بالمملكة الأردنية "المادة ١٧ .

٥)- " م١ من القانون الاتحادي ١٠لسنة ٢٠٠٥ بشان الغذاء .

6) - John Pointing, Food law and the strange case of the missing regulation, Journal of Business Law , 2009,p: 5.

الظروف العادية لاستخدام المستهلك للغذاء والمعلومات المقدمة إلي المستهلك في ما يتعلق بالأثار الصحية المحتملة لغذاء معين . ([1])

ومن عرض الأوصاف السابقة للغذاء محل التجريم نجدنا نميل مباشرة إلي الوصف الخاص بأن يكون الغذاء آمنا . حيث يتسع ليشمل الغذاء الضار بالصحة ، والغير صالح للاستهلاك ، والمغشوش والفاسد والمضلل . فأوصاف غير صالح للاستهلاك ومغشوش وفاسد ومضلل قد تتوافر ويكون الغذاء غير ضار بالصحة ، ولكن لا يمكن أن يكون الغذاء أمن وفي نفس الوقت ضارا بالصحة .

ثانيا :-العلاقة بين السلوك الإجرامي وبين الغذاء غير الآمن

١)- الغذاء عقل الجريمة . منذ فجر الخليقة، درج معظم الأفراد علي اتباع نظاما غذائيا طبيعيا يحقق لهم التوازن مع البيئة ، ولكن انتشار الأغذية الخاطئة ساهم في تقويض النظام الصحي لحياة البشر .([2]) ومع استمرار تزايد السكان ستصبح ندرة الغذاء وانعدام الأمن الغذائي من القضايا المهمة ذات التأثير السلبي علي الصحة والرفاهية النفسية .([3])

يفترض نموذج العدالة الجنائية التقليدي أن يكون السلوك الكامل وليد الإرادة الحرة ، لكن الأمر الأقل وضوحا هو كيف يمكن للفرد ممارسة تلك الإرادة دون إشراك العقل . وبما ان العقل هو عضو مادي فكيف يمكنه ان يعمل بشكل صحيح دون إمدادات غذائية كافية ؟ لايمكن ذلك بصورة مباشرة، فغالبا ما توصف الجريمة بأنها بلا عقل ولكن ينبغي لنا ان نتعامل مع ذلك بالمعني الحرفي .

هناك عاملان يؤثران في التكوين العقلي السليم الذي هوالركن الأساسي في الحماية من الجنوح والإجرام وهما ضمان الغذاء الصحي الكامل، وجودة الوراثة. وهما عاملان يؤثران في التكوين العقلي السليم([4]) وعلي ما يبدو فالغذاء السيئ يؤثر علي سلوك الفرد دون أن يعلم. فما يأكله لا يمكن أن يترسب علي شكل دهون في الجسم فحسب، بل يساهم ايضا في تكوين العقل، حيث يوفر الغذاء الطاقة اللازمة له ليعمل. فالمواد الخام للناقلات العصبية هي التي تؤثر علي الاتصالات

---

[1])- Tanveer Qureshi , Food Hygiene Prosecutions،

٢)- عبدالكريم قاسم ،الغذاء والسلوك الاجرامي، مقال منشورفي ١٢/ ٤/ ٢٠١٩

[3]) - Jonathan Randel Caughron , An Examination of Food Insecurity and Its Impact on Violent Crime in American Communities , p; 35.

٤) – د/ العربي بختي، التكوين العقلي واثره في جنوح الأحداث، مجلة المفكر نكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، ،العدد الثامن، ص ٦٦.

http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r8/10.pdf

في الدماغ وتحدد إلي حد كبير بيئة عمله . حيث يمثل ٢% فقط من كتلة الجسم ويستهلك حوالي ٢٠% من الطاقة المتاحة . ([1])

٢)- وجوب إعادة التفكير في سبب الجريمة والمسئولية ؟ إن تحديد العوامل المسببة التي تؤدي إلي السلوك الإجرامي يثير العديد من القضايا المعقدة منها ، ماهية الجريمة، والنظريات التي تفسر السلوك الإجرامي، والمسارات المسببة للجريمة وحجم الجريمة، وأفضل سبل الاستجابة لمواجهتها كما يثير أيضا أمورا منهجية، لأنه يجب إثبات رابطة السببية علميا من خلال عناصر تجريبية دقيقة، ونادرا لا تظهر مثل هذه المنهجية الدقيقة في العدالة الجنائية، وبالتالي نصبح بحاجة للتساؤل عما يمكن فهمه من اسباب الجريمة والنظر في احتمال أن يكون هناك مستوي تام من البحث المفقود لدعم طريق العدالة الجنائية . إذا هناك حاجة إلي إعادة التفكير في الجريمة والعقوبة والبدء علي مستوي أكثر تأصيلا لإنشاء أساس تقرير السياسات القائمة علي الأدلة . ([2])

٣)- تأثير النظام الغذائي علي الجريمة ونوعيتها . يذهب الفقه إلي أن التغذية ليست التفسير الوحيد للسلوك غير الاجتماعي لكنها قد تشكل جزءا مهما في هذا التفسير.([3]) وما ذهبوا إليه له صلة واضحة بالجريمة في المجتمع ، لأن بعض العناصر الغذائية ضرورية ، فليس المهم المكان الذي يأكل فيه الفرد بل المهم هو ما يأكله. لقد أجريت بالفعل دراسة تجريبية استخدمت منهجا قائما علي التغذية كبديل للحضانة وهو ما ساعد منظمة الصحة العالمية بتقديرات أولية لتأثير النظام الغذائي علي العنف حول العالم . الأمر الذي يدعونا لإعادة التفكير في طعام السجون حيث يوجد احتمال لأن تكون الأنظمة الغذائية الغنية بالدهون والسكر تؤثر علي نفس الدوائر العصبية في الدماغ مثل ما يحدث لمتعاطي المخدرات . لقد ثبت بالأدلة ان تحسين النظام الغذائي يمكن ان يقلل بشكل حاسم من حوادث الانتحار . ومن الواضح ان الحل المثالي هو تحسين النظام الغذائي للمستهلك . فهناك بعض الأدلة علي أن تقديم جرعة عالية جدا أو قليلة جدا من العناصر الغذائية أمر سيئ من الناحية السلوكية. ([4])

---

1) - Prison Serv J . Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, FRSA, Crime and Nourishment, PMC 2015 Dec 29.Copyright and License information Disclaimer.
2) - Prison Serv J . Lord David Ramsbotham, , former Reference.
3) - Prison Serv J . Lord David Ramsbotham, former Reference.
4) - Prison Serv J . Lord David Ramsbotham, , former Reference.

نخلص من العرض السابق إلي أن الخلل في النظام الغذائي يؤدي إلي إلي تفاقم المشكلات والانحرافات السلوكية لأن النظام الغذائي الذي يعتمده الجسم نوعية معقدة بالغة الدقة، فبمجرد أن يختل النظام الغذائي تنتج الوظائف الداخلية للأجسام أحماضا تسهم في عملية اضطراب بالسلوك بسبب تزايد عدد الاضطرابات العقلية والنفسية والجسدية التي سببها نقص وضعف جهاز المناعة في الجسم نتيجة الأطعمة والمشروبات([١]) . كما يمكن أن يؤثر سوء التغذية علي التركيز والتعلم وقد يؤدي إلي نوبات من السلوك العنيف أوالعدواني وبخاصة لدي المسجونين.([٢])

المطلب الثاني

تحديد الوصف القانوني لنطاق السلوك الإجرامي للمنشات الغذائية

تعرف المنشأة الغذائية بكونها " أي منشأة تزاول أنشطة ترتبط بتجهيز الغذاء أو إنتاجه أو تصنيعه أو تخزينه أو حفظه أو تعبئته أو تغليفه أو توسيمه أو استيراده أو تصديره أو نقله أو تسليمه أو طرحه وعرضه للبيع للمستهلك النهائي أو لمنشأة أخري . ويشمل التعريف المنشأت الثابتة أو المتحركة التي تهدف إلي الربح أو التي لا تهدف إلي الربح ، العامة أو الخاصة ، الدائمة أو المؤقتة ، كما يشمل التعريف مجازر الحيوانات المجترة والدواجن.([٣])

أولا :- مدلولات صناعة أو تصنيع أو إنتاج الغذاء خارج نطاق الوصف التجريمي العام . يشير مدلول الصناعات الغذائية إلي مجموعة الخطوات التي تتعاقب بغرض تحويل مادة أولية أيا كانت إلي منتج أكثر صلاحية للاستخدام بواسطة الإنسان، بصرف النظر عن الغرض النهائي لإنتاج هذا المنتج .([٤]) أما التصنيع الغذائي فهو العلم الذي يبحث في عملية صنع الغذاء وتوظيف التكنولوجيا من أجل الحصول على المنتجات الغذائية. ومن ثم فهو يشير إلى مجموعة من الأسس والأساليب والتقنيات المستخدمة لتحويل المكونات الخام إلى أغذية أو

---

١)- عبدالكريم قاسم، الغذاء والسلوك الاجرامي، مرجع سابق .

2)- Hazel Flight, John Marsden, Sean Creaney, Crime and nourishment – the link between food and offending behavior, The Conversation, Academic rigour, journalistic flair, September 28, 2018

٣)- م/١ من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء. الجريدة الرسمية العدد ٧(مكرر) في ١٨ فبراير ٢٠١٩.

٤)- الاشتراطات الصحية للمنشأت الغذائية ،السعودية ، مطبوعات مؤسسة التدريب المهني ، طبعة ١٤٢٩هـ ، ص ١٣.

لتحويل الأغذية إلى أشكال أخرى لاستهلاكها من قبل البشر سواء في المنزل أو في صناعة تجهيز الأغذية. ([1]) والمدلولين السابقين لم يرد لهما ذكر في مجال التجريم القانوني كوصف عام لمراحل الغذاء.

وبالمثل وصف إنتاج المواد الغذائية الأولية ، والذي يقصد به مجموعة الحلقات التي تنطوي عليها السلسلة الغذائية، كعمليات الحصاد وغيرها . إذا الأوصاف السابقة (صناعة – تصنيع – إنتاج) لا تصلح أن تكون وصفا عاما لتجريم مراحل الغذاء في قانون هيئة الغذاء ، وإن كان (تصنيع- إنتاج) يصلح أن يكون وصفا خاصا لبعض مراحل الغذاء أو عملية من عملياته .

ثانيا :- مدلولات تصنيع أو تجهيز أو تداول الغذاء .

تصنيع الغذاء ،هو كافة الأنشطة التي يتم إجراؤها في المنشأة الغذائية من مرحلة استلام المواد الخام وحتي البدء في التوزيع .([2]) وتختلف تلك الأنشطة بحسب نوع الصناعة الغذائية . ويختلف مدلول تصنيع الغذاء عن مدلول تجهيز الغذاء ، والذي حدده القانون بأي إجراء من شأنه إحداث تغيير في خصائص الغذاء وعلي الأخص الطهي أو الخبز أو التسخين أو التدخين أو التمليح أو الإنضاج أو التجفيف أو الخلط أو الطحن أو الفصل أو التقطيع أو التعبئة أو التعليب أو التبريد أو التجميد أو التخليل أو الاستخلاص أو التشعيع أو المعالجة بالأوزون أو المعالجة بإذابة الثلج أو عدد من العمليات السابقة مجتمعة .([3]) فالفارق بينهما يكمن في عدم توافر الغذاء بمدلوله القانوني وإنما قد تتوافر المواد الخام اللازمة لتصنيعه ، بينما التجهيز يقتضي قانونا توافر مادة الغذاء كمحل يقع عليه السلوك الإجرامي المتمثل في الإجراء الذي من شأنه إحداث تغيير في خصائص الغذاء . وكأن التجهيز مدلول خاصا أكثر تفصيلا من التصنيع والذي يبدو كمدلول عام .

أما تداول الغذاء فهو عملية أو أكثر من عمليات إنتاج الغذاء ، أو تصنيعه، أو طرحه او عرضه للبيع ، أو تخزينه أو حفظه ، أو تغليفه أو نقله، أو تسليمه أو استيراده أو تصديره ، أو الترخيص بأي من هذه الأنشطة أو الموافقة عليها . وهذا الوصف العام هو الذي حددته اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء بالمادة الأولي .

---

١)- كتاب أسس التصنيع الغذائي، المملكة العربية السعودية ؛ عز الدين فراج ،الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دارالفكرالعربي ، القاهرة، ١٩٩٧ ،ص: ٤

٢)- م/١ من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة القومية. الجريدة الرسمية العدد ٧(مكرر) في ١٨ فبراير ٢٠١٩.

٣)- م/١ من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء في مصر.

ثالثا :- تداول الغذاء هوالوصف القانوني لنطاق وقوع جرائم المنشات الغذائية. من العرض السابق للتمييز بين الأوصاف المختلفة نخلص إلي أن الوصف القانوني لنطاق وقوع جرائم المنشات الغذائية ينحصر في التداول وفقا لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية . وتكمن أهمية تحديد وصف التداول في أن هذا الوصف يحصر بداية التزامات مشغلي المنشأت الغذائية والعاملين بها ويحصر نهايته . كما ينطبق علي عملية واحدة من عمليات التداول أو أكثر من عملية مجتمعة مع بعضها البعض. إذا هو وصف عام وشامل لطائفة من العمليات التي يفرض لها القانون تنظيم معين يترتب علي مخالفته الجزاء المناسب . ولا يجوز تداول الغذاء في كثير من التشريعات في حالات معينة ([1]) .

اختلاف نطاق تداول الغذاء عن نطاق السلسلة الغذائية . حيث تشير التشريعات إلي أن السلسلة الغذائية هي كافة المراحل التي يمر بها الغذاء بداء من العلف ومرورا بالانتاج الأولي حتي وصوله إلي المستهلك . بما في ذلك مراحل تصنيعه وتحضيره ومعالجته وتعبئته وتغليفه وتجهيزه ونقله وتخزينه وتوزيعه وتقديمه وعرضه وبيعه .أما سلسلة الإمداد أو التوريد فهي كافة الأطراف التي تتعامل معهم المنشأة الغذائية حتي ايصال المنتج للمستهلك النهائي .

رابعا :- بيع الطعام المنزلي هل ينطبق عليه قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء ؟ وهل يأخذ المسكن الذي يباع منه الطعام المنزلي حكم المنشأة الغذائية ؟ بالنسبة للتحديد القانوني للغذاء في مصر فإنه لا يشمل الطعام المعد في المنزل للأغراض المنزلية، ومن ثم إن تغير الغرض واستهدف أغراضا تجارية فليس هناك مانع قانوني من اعتباره غذاء وفقا لقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء. وتبقي مسالة المسكن في حالة قيام أهله بالإعلان عن الطعام المنزلي وتحضيره وإعداده وبيعه، فإن ذلك المسكن لا يعد من قبيل الكيان القانوني ولا المنشاة الغذائية ولا وحدة من وحدات الطعام المتنقلة . وبالتالي لا يحتاج إلي ترخيص ولا إلي تسجيل ومن ثم لا تسري عليه نصوص قوانين هيئة سلامة الغذاء ولا حماية المستهلك ولا وحدات الطعام المتنقلة الأمر الذي يظهر الحاجة إلي تدخل تشريعي.

---

١)- في الحالات التالية : ١- إذا كان مخالف لآحكام الشريعة الإسلامية .٢- إذا كان ضارا بالصحة أو غير صالح للاستهلاك . ٣- إذا كان مخالف للوائح الفنية والمواصفات القياسية المعتمدة .٤- إذا كان مغشوشا أو يحتوي علي طرق أو وسائل خادعة أو ممارسات تضلل المستهلك . ٥- إذا لم يكن معبا بالطريقة التي تحددها اللوائح الفنية ، ماعدا ما يتم استثناؤه في اللائحة. ٦- إذا لم ترفق به البطاقة الغذائية والبيانات الإيضاحية ، عدا ما يتم استثناؤه في اللائحة . ٧- إذا لم يكن مسجلا لدي الهيئة . (المادة) ١٦-منلائحة الغذاء السعودي ، مرجع سابق .

المبحث الثالث

جرائم سلامة الغذاء بالمنشات الغذائية

تمهيد وتقسيم : مدلول جرائم مخالفة تشريعات سلامة الغذاء.

تفهم الجرائم المتعلقة بالغذاء – والجرائم بشكل عام – إلى حد كبير من خلال معايير قانونية. وعندما يتم توسيع مفهوم الجريمة بشكل معياري ليشمل قوانين مدنية أوإدارية أخرى مقننة، فإن هذه الإجراءات تسمى بعد ذلك مخالفات للوائح تنظيمية يتم إنفاذها عادة خارج الحدود الرسمية للمحاكم الجنائية ويمكننا أن نطلق علي هذا النوع من التجريم جرائم مخالفة تشريعات سلامة الغذاء والتي ترتكب غالبا بالمنشأت الغذائية أومرافقها من قبل المسئولين أو العاملين بها . ويقصد بسلامة الغذاء في قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء خلو الغذاء وبيئة تداوله من أي مصدر خطر وفقا للقواعد المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة بسلامة الغذاء، والقرارات الصادرة تنفيذا لها.([1])

ونعرف جرائم سلامة الغذاء في كونها فعل غير مشروع يتعلق بسلامة الغذاء ترتب له تشريعاته جزاءا إداريا أو مدنيا، وتتخذ بشأنها إجراءات يتم إنفاذها عادة خارج الحدود الرسمية للمحاكم الجنائية . حيث قد توجد قواعد تسمح بالمقاضاه الجنائية للأفراد والكيانات التنظيمية، إلا أن غالبية الإجراءات المتعلقة

---

١) – وهي : ١– القانون رقم ٤٨لسنة ١٩٤١بقمع الغش والتدليس . ٢– المرسوم بقانون رقم ٩٥لسنة ١٩٤٥الخاص بشئون التموين . ٣– القانون ١٣٢لسنة ١٩٥٠ بشان الألبان ومنتجاتها . ٤– القانون رقم ٤٥٣لسنة ١٩٥٤بشان المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة للصحة والخطرة . ٥– القانون رقم ٦٨٤لسنة ١٩٥٤ بشأن تداول الخبز ونقله . ٦– القانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم نقل اللحوم . ٧– القانون رقم ٤٤لسنة ١٩٥٤ بشان الحجر الصحي . ٨– القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦بشان تنظيم صناعة وبيع المثلجات . ٩– قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣لسنة ١٩٥٧في شأن الباعة المتجولين . ١٠– القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦في شان مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . ١١–القانون رقم ٥٣لسنة ١٩٦٦بشان إصدار قانون الرراعة . ١٢– القانون رقم ١١٨لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير . ١٣– القانون رقم ٤لسنة ٩٩٤ بشان البيئة . ١٤– القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشان تنمية التصدير. ١٥– ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء إضافة تشريعات أخري تتصل بسلامة الغذاء ، بناء علي اقتراح مجلس أمناء الهيئة .

بمعالجة مخالفات المنشات الغذائية، لا توجد في المقام الأول في المحاكمات الجنائية ولكن في مجال الإجراءات المدنية والإدارية ([1]) .

المطلب الأول

مخالفات الوقاية في مجال سلامة الغذاء

الفرع الأول : تجريم الخطر في مجال سلامة الغذاء

نعرض لصور مخالفات التجريم القانوني في البنود التالية :

أولا : إدارة الطوارئ المنذرة بخطر أو مخاطر للغذاء. تستهدف الهيئة القومية لسلامة الغذاء تحقيق متطلبات سلامة الغذاء بما يكفل الحفاظ علي صحة وسلامة الإنسان، وتتولي ممارسة جميع الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لذلك، ويكون لها بوجه خاص : وضع الإجراءات والتدابير الضرورية لمواجهة حالات الطوارئ التي تنذر بتعرض السلع الغذائية المنتجة محليا أو المستوردة لخطر أو مخاطر والإجراءات المتعلقة بإدارة الأزمات ونظام الإنذار والاستدعاء والسحب من التداول ([2]) ونعرض لتحديد صور تجريم الخطر المرتبط بسلامة الغذاء :

١)- تجريم ما يدعو للاعتقاد بوجود الخطر في الغذاء . حينما يتوافر لهيئات الغذاء ما يدعو للاعتقاد بوجود أخطار في الغذاء قد تسبب أضرارا علي صحة الإنسان والصحة العامة ، فإنها تقوم بحصر الغذاء المشتبه فيه ومعرفة أماكن وجوده واتخاذ طائفة من الإجراءات منها : حظر الغذاء أو حجزه أو منع تداوله لحين التأكد من سلامته ، أو استرجاعه أو سحبه أو حتي غلق المنشأة أو غيرها... .([3]) ويعتبر الخطر موجودا في حالة الانتهاك الصريح لأحدي الالتزامات الخاصة بالأمن والسلامة وقواعد الحيطة والحذر المنصوص عليها في القوانين واللوائح . ومن ثم فالخطر موجود في حالة اتيان الجاني الفعل المؤدي إلي تعريض الغير للخطر مع توقع حدوث النتيجة ، والتي تعتبر محتملة الحدوث .

٢)- تجريم الخطر الغذائي المحتمل : خولت تشريعات سلامة الغذاء للهيئة عند وجود خطر محتمل يهدد صحة المستهلك والصحة العامة في المنشأة الغذائية أو أي من مرافقها أو محتوياتها او منتجاتها إصدار أمر بالإغلاق وفق

---

[1])- Kenneth Sebastian Leon & Ivy Ken, Legitimized fraud and the state-corporate criminology of food –former reference, ,p 35.

٢)- م٣/ ٧ من قانون الهيئة ، مرجع سابق.

٣)- المادة ٦٨ من لائحة الغذاء السعودي ، مرجع سابق.

إجراءات محددة([1])، حيث يعتبر الخطر المحتمل ظهوره في الغذاء من قبيل المخاطر. والتي تعد وفقا للائحة مستوي الخطر المحتمل ظهوره بالغذاء مع وجود احتماليه لتسببه علي حدوث ضرر علي صحة الإنسان وشدة هذا الضرر نتيجة التعرض لسبب الخطر. وأناطت اللائحة للهيئة القومية لسلامة الغذاء سلطة وضع الإجراءات اللازمة لتطبيق نظام تحليل المخاطر لتوفير مستوي عال من الحماية لسلامة وصحة المستهلك . ويعتمد تقييم المخاطر علي الدليل العلمي المتوافر ، مع مراعاة القيام به بطريقة مستقلة وموضوعية وشفافة وتراعي إدارة المخاطر النتائج التي يسفر عنها تقييم المخاطر .([2]) إذا فالمخاطر في التشريعات ذات تأثير سلبي علي صحة الإنسان . ([3])

٣)- تجريم الخطر القائم والمتعلق بسلامة الغذاء وتتبعه : يقصد بالتتبع ، القدرة علي التعقب ومتابعة الغذاء عبر جميع مراحل الانتاج والتجهيز والتوزيع([4]). كما يوجد ما يطلق عليه تتبع التزامات كافة الأطراف . حيث تضع الهيئة القومية لسلامة الغذاء نظاما لتتبع الأغذية يوضح التزامات كافة الأطراف في جميع مراحل الإنتاج والتجهيز والتصنيع والتعبئة والتداول حتي وصول المنتج إلي المستهلك .([5]) هذا الإجراء تمنحه التشريعات إذا كان الغذاء يشكل خطرا علي صحة المستهلك والصحة العامة ولا يمكن تفاديه بالتدابير والأجراءات المتاحة .

٤)- الاعتداد بالخطر المباشر أو غير المباشر في مجال سلامة الغذاء عبر نظام الانذار السريع .

تنشأ هيئات سلامة الغذاء([6]) وتدير نظاما للإنذار السريع للتبليغ عن أي خطر مباشر او غير مباشر علي صحة الإنسان يكون مصدره الغذاء وتوعية المستهلك بالوسائل التي تراها مناسبة . وذلك بهدف تسهيل التواصل بين الجهات الحكومية ذات العلاقة والمنشات الغذائية والتنسيق بينهم وإيجاد وسيلة فعالة لتبادل المعلومات الخاصة بالمخاطر المتعلقة بالغذاء ، وتوفير الجهد والوقت من خلال توفير المعلومات للمناطق المتأثرة. ورغم أن وضع نظام للإنذار السريع من المهام

---

١)- راجع.المادة ٧٠ ، ٧١من لائحة الغذاء السعودي ، مرجع سابق.

٢) المادة الرابعة من للائحة قانون الهيئة القومية ...مرجع سابق .

٣)- م/ ١/ ١٦من قانون الهيئة القومية لسلامة الأغذية بمصر. مرجع سابق ؛ م/٢٧/١من نظام الغذاء السعودي .

٤)- م/ ١/ ١٧ من قانون الهيئة القومية لسلامة الأغذية بمصر. مرجع سابق .

٥) المادة الخامسة من للائحة قانون الهيئة القومية ...مرجع سابق .

٦)- الدليل الإرشادي السعودي لنظام الانذار السريع للغذاء والأعلاف، ٢٠١٨، ص ٣.

الرئيسية للهيئة في مصر إلا انه لم يصدر عنها دليل إرشادي لتلك الإجراءات حتي تاريخ البحث .

٥)- تجريم الخطر المؤدي لاحتمال الضرر.

متي توافر لهيئة الغذاء أن منتجا غذائيا قد يسبب ضررا علي صحة المستهلك او الصحة العامة عموما فلها أن تسحب المنتج وتسترجعه وتمنع تداوله وفقا للإجراءات اللائحية . ([١])

٦)- تجريم تسبيب الضرر في مجال الغذاء.

تقرر التشريعات لهيئة الغذاء أن تأمر إداريا باتلاف أي منتج غذائي مخالف لأحكام القانون واللوائح متي كان تداوله يسبب ضررا علي صحة المستهلك أو الصحة العامة وفقا إجراءات معينة([٢]) كما لا يجوز تداول منتج غذائي تقرر الهيئة سحبه واسترجاعه من السوق أو حظر تداوله . ([٣]) وقد يتحقق وصف المادة الضارة في أي صورة للمادة التي تستخدم في تصنيع المواد الغذائية . كما أن ثبوت صفة الضرر لهذه المادة مسالة فنية قد تحتاج الخبرة لإثباتها.([٤]) وتدرج بعض التشريعات الجنائية تجريمها لجرائم الغذاء ضمن جرائم الخطر العام ومنها التشريع الليبي([٥]) كما تتجه التشريعات الجنائية إلي تبني تجريم عام لتعريض الغير للخطر([٦])، ومن تلك التشريعات ، التشريع الإماراتي ([٧]) وتخص تشريعات أخري هذا التجريم بالصحة العامة عن طريق السلع الفاسدة ([٨]).

ومما سبق نخلص إلي أن:

---

١) المادة الثالثة والثلاثين من نظام الغذاء السعودي ...مرجع سابق .

٢) المادة الرابعة والثلاثين من نظام الغذاء السعودي ، المادة الرابعة والسبعين من لائحة الغذاء السعودي مرجع سابق .

٣) المادة الخامسة والثلاثين من نظام الغذاء السعودي ...مرجع سابق .

٤)- ا.د. عمر الفاروق الحسيني، شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، ص٨٥.

٥)- د/ إيمان صالح علاق ، مظاهر الحماية الجنائية لمستهلك المواد الغذائية ، مجلة العلوم القانونية والشرعية، ليبيا ، العدد السابع ، يونيو ٢٠١٥ ، ص ٨.

٦)- جنحة وضع الغير في خطر في قانون العقوبات الفرنسي ١٩٩٤ وتعديلاته .

٧)- الذي جرم الخطر في قانون العقوبات الاتحادي في المادة (٣٤٦)

٨)- منها القانون الفيدرالي السويسري ،. د/ أحمد شوقي أبو خطوة ، جرائم التعريض للخطر العام ، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩،ص ٩١.

الانتهاك الصريح لقوانين سلامة الغذاء يعد من قبيل الخطر الموجود والقائم ، لأن المخالف يأتي بسلوك يترتب عليه تعريض الغير للخطر مع توقع حدوث نتيجة محتملة، ورغم ذلك يأتي السلوك المخالف. وهو أمر يفرض علي القاضي بحث الوقائع والظروف المحيطة لبيان العمد من الخطأ . كما يفرض علي جهة الإدارة -الهيئة القومية- وضع الخطر في الحسبان عند وضع لائحة الجزاءات وقواعد الضبط القانوني .

الفرع الثاني : مخالفات عدم تعاون مشغلي المنشاة الغذائية والعاملين مع الهيئة . تشمل هذه المعالجة عدة صور علي النحو التالي :

١-عدم إخطار الهيئة بالمعلومات المحدثة الخاصة بجميع المنشأت التي تحت إشرافهم

فرضت التشريعات منها السعودي ([1]) والمصري التزام علي مشغلي جميع المنشأت الغذائية بإخطار الهيئة بالطريقة التى تحددها ، بجميع المنشأت الواقعة تحت إشرافهم ، ويلتزم المسئولون فى المنشأت الغذائية بتزويد الهيئة دائما بالمعلومات المحدثة الخاصة بهذه المنشأت ، بما فى ذلك الإخطار بأي تغيير جوهري فى الأعمال التى تزاولها ، أو إغلاق إحدى المنشأت القائمة .([2])

٢- عدم الالتزام بالتعاون مع الهيئة فى تطبيق تشريعات سلامة الغذاء .

احدي صور السلوك السلبي للمنشاة الغذائية . فمن الالتزامات التي أوردتها اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر (م/١٣/١) علي منشأة الأغذية التعاون مع الهيئة فى تطبيق القانون والتشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء. هذا الالتزام يقتضي أن يتوافر لدي الهيئة ومنشأت الأغذية الإرادة الحقيقية للتعاون، وهو أمر قد يفترض توافره في الهيئة، أما منشات الصناعات الغذائية فيلزم توافر حسن النية في تنفيذ المتطلبات الواردة في القانون والتشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء ([3]).

---

١)- راجع المادة الخامسة لائحة الغذاء السعودي ، مرجع سابق .

٢)- م٢/١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء. الجريدة الرسمية العدد ٧(مكرر) في ١٨ فبراير ٢٠١٩.

٣)- الدليل الإرشادي ... ، الهيئة العامة للغذاء والدواء، السعودية ، ٢٠١٩، ص ٥.

المطلب الثاني

مخالفات التراخيص والتسجيل والأداء الفني للمنشأة والعاملين بها

لا يخرج الترخيص القانوني عن كونه إذن أو موافقة من السلطة المختصة بالإشراف علي ممارسة نشاط معين يعطي لطالبه وفقا لشروط حددها القانون ([1]). هذا الإذن قد يتعلق بالمكان الذي يتم فيه النشاط وأدواته أو وأليات ممارسته . أما التسجيل فهو إخطار الجهة القائمة علي مراقبة النشاط بالبيانات الخاصة بالشركة وبالتراخيص التي حصلت عليها ليسهل التعامل معها ومراقبتها. وتفرض التشريعات علي الهيئات القائمة علي مراقبة سلامة الغذاء وجودته بالالتزام بمراقبة نظافة أماكن التحويل والتصنيع والتخزين والتكييف بالمحلات وملحقاتها ، وكذلك مراقبة شروط النظافة والنظافة الصحية للمستخدمين والعمال المشاركين في عمليات تداول الغذاء .

١) م/ ١ من قانون سلامة الغذاء العماني رقم ٨٤ والمعمول به ٢٠٠٩. الجريدة الرسمية العدد ٨٦٧.

الفصل الثاني

المعالجة الشرعية و الجنائية للاحتكار و جرائم عدم النزاهة في استخدام الغذاء

تمهيد وتقسيم : قد ترتكب أسوأ جرائم الأيذاء الجسدي ، وانتهاك الحريات المدنية، والخسائر الاقتصادية ،([1]) من الأفراد. وقد ترتكب من وحدات تعمل باسم الدولة تحت مسمي الفساد([2]) وبالمخالفة لأخلاقيات الوظيفة العامة([3]).

نظرا لأن جرائم الغذاء اجتذبت مزيدا من الاهتمام علي مدار العقد الماضي، لذا وجدت استجابات لمساعدة الصناعة في تحديد شخصيتها وحماية ذاتها . وتشمل تلك الاستجابات تطوير طرق اختبار علمية اكثر تطورا ، كتطوير نماذج تحليل مخاطر الاحتيال ونقاط الضعف ونقاط التحكم الحرجة ومسح الأفق ياستخدام بيانات الانترنت والوسائط والذكاء البشري وانظمة الإبلاغ الذاتي للمنظمات ونظم مكافحة الاحتيال .([4])

هذا ، ولما كان شرع الله قد أحاط بكل العلوم ، ولما كان الاحتكار هو الباب الذي يحصل منه المستغلون علي ثرواتهم ، وهو وسيلة تراكم الثروة ، وإبراز الفروق الطبقية بشكل سافر، وأهم مصدر للتسلط والسيطرة ؛ ونرسم مضمون هذا الفصل في المباحث التالية :

---

[1])- Kenneth Sebastian Leon & Ivy Ken, , former reference ,,p 27.

٢)– الفساد هو "سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " تقرير للبنك الدولي

www.albankaldawli.org

٣)- رسالة دكتوراه/ عبد العزيز بن سعد القحطاني ، اخلاقيات الوظيفة العامة ودورها في الحد من الفساد الأداري ومكافحته ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ٢٠١٤، ص ٢٥.

https://www.nazaha.gov.sa/ar-

4)– Adam cox , Anszger, Lisa Jack, Edward Smart, The Coast of food crim 2020, p: ٣.

المبحث الأول

ماهية جرائم عدم نزاهة استخدام الغذاء وصورها وأنواعها .

تتعرض سلاسل الإمداد الغذائي لمجموعة من المخاطر الاحتيالية مثل التقلبات في النظم البيئية والمناخية وكذلك تغير النظم الغذائية وظهور موجات غذائية حديثة. ، ونقسم هذا المبحث إلي مطلبين :

المطلب الأول

ماهية جرائم الإحتيال fraudulent الجسيم باستخدام الغذاء

أولا:- ارتباط مدلول جرائم الغذاء بسلسلة الإمداد الغذائي وغيره

تعتبر سلامة سلسلة الإمداد الغذائي مفهوما معقدا ومتعدد الأوجه ، حيث تشمل سلسلة سلامة الأغذية والأمن وإمكانية التتبع واصالة المنشأ وسمات الجودة ومعلومات المنتجات، كل ذلك يؤدي إلي منتج غذائي نهائي يتسم بالكمال . وسلامة المنتج هي مزيج من المتطلبات الأساسية ومتطلبات المصداقية وبيان فضائح الغذاء والتي تحدث ثقة لدي المستهلك . وتتطلب السلامة في جميع مراحل سلسلة الإمداد الغذائي طرقا لسلامة الغذاء (HCCP) لمنع أو تخفيف المخاطر غير المقصودة ، وطرقا للدفاع عن الغذاء لمنع او تخفيف المخاطر المتعمدة بما في ذلك التدابير المضادة للغش في الغذاء. بالإضافة إلي ضمان تلبية متطلبات مصداقية المنتج ، كوضع العلامات وغيره. ([1])

ثانيا : ارتباط جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء بالأمن الغذائي وبسلامة الغذاء . تعكس المفاهيم الجديدة للأمن الغذائي ، فكرة أن "جميع الناس ، في جميع الأوقات، يتمتعون بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى طعام سليم وآمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية .علاوة على ذلك ، يرتبط الأمن الغذائي بشكل صريح بالحق في الغذاء . والذي يلقي واجب علي الدول ضمان الحصول على الغذاء ، في سياق العدالة الاجتماعية ، واعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية محددة لحماية الحق في الغذاء الكافي. من خلال مراعاة جميع جوانب النظام الغذائي بما في ذلك "إنتاج ومعالجة وتوزيع وتسويق واستهلاك الغذاء الآمن. إذ أنه من أجل الأمن الغذائي العالمي ، يجب ألا يكون الغذاء متاحًا فحسب ، بل يجب أن يكون آمنًا . إذا فمفهوم

[1])- Rebecca K. Davidson, Wilson and others, former reference.

جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء يبدأ بالأمن الغذائي وينتقل إلي مفهوم سلامة الغذاء.

ثالثا : الاتجاهات الفقهية لتعريف جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء

من خلال مراجعة الفقه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في الدراسة الأكاديمية لجرائم الغذاء .

أولاً ، يركز بعض الباحثين بشكل أساسي على الجوانب التنظيمية للأنشطة الاحتيالية في قطاع الأغذية وسبل السياسات الممكنة لمنع الممارسات غير المشروعة. ومن ثم يمكن وصف الأنشطة الاحتيالية المرتكبة داخل قطاع الأغذية بأنها احتيال في مجال الأغذية. فالاحتيال الغذائي هو ظاهرة تحدث خارج القطاع المشروع للأغذية وتشمل "التداول المقصود والاستبدال المتعمد أو الإضافة أو التلاعب أو الوصف المزيف للطعام أو مكوناته أو تغليفه ؛ أو تصريحات خاطئة أو مضللة حول منتج لتحقيق مكاسب اقتصادية .

وتتكون صورة الاحتيال الغذائي كظاهرة داخلية في نظام الغذاء من "إساءة أو سوء الاستخدام بطريقة أخري للمعاملة المشروعة والتي يقوم فيها الفاعل بممارسات الخداع أو عدم الأمانة من أجل تجنب الإجراءات القانونية وكسب الأرباح أو التسبب في ضرر.

ويجادل الباحثون بأن التعريفات القانونية التي تم إنشاؤها من وجهة نظر السياسة تميل إلى التركيز على مجرد مظهر من مظاهر الاحتيال في الغذاء دون فهم فعليًا لطبيعته وعوامل وشروط تنظيمه.

ثانيًا ، يتبنى بعض الفقه مناهج نقدية في علم الإجرام الأخضر ويهتمون بالحديث المتعلق بالضررالاجتماعي والبيئي، فضلاً عن مناقشات العدالة الاجتماعية المحيطة بالحصول على الغذاء. ([1])

تحلل المجموعة الثانية من الفقه مشكلة الممارسات غير المشروعة في النظام الغذائي من منظور ذات سياق أوسع داخل علم الجريمة الأخضر ، حيث قُدم أول مؤلف يقدم تعريفا لجريمة الغذاء. ووفقًا له، فإن جرائم الغذاء تشمل "الجرائم التي تنطوي بشكل مباشر على تجهيز وإنتاج وبيع المواد الغذائية" ([2]) كما أنها مجموعة واسعة من الممارسات التي تنتهك القوانين واللوائح والأعراف التي يجب احترامها من قبل أعضاء صناعة الأغذية .

1)- Alice Rizzuti, Food Crime: : former reference , p; 4.
2)- (Croall 2013) p: 167.

يتضمن هذا التصور مجموعة واسعة من السلوكيات غير المشروعة ، بما في ذلك الضرر الاقتصادي والجسدي للأشخاص الطبيعية والاعتبارية المشاركين في قطاع الغذاء . وينبغي تحليل الآثار الإجرامية لجرائم الغذاء من خلال التحقيق في العوامل الإجرامية وتعقيد نظام إنتاج الغذاء المعاصر

ووفقا لها الاتجاه ([1]) تشمل ممارسات جرائم الغذاء الاحتيال في استخدام الغذاء (مثل ، الغش المتعمد للأغذية ، وتزييف الطعام)، والتسمم الغذائي (مثل إهمال السلامة والتعامل مع اللوائح الغذائية، والانخراط في عدم الامتثال التنظيمي)، إضافة المواد الكيميائية (مثل استخدام المواد المضافة)، ووسم الأغذية (مثل تجاهل المعايير) ، وممارسات تجارة الأغذية غير المجرّمة (مثل، اتفاقات احتكار الصناعة المناهضة للمنافسة وتسويق الأغذية المستهدف)،والتسعير(مثل، الصفقات المشبوهة التي تهدف إلى خداع المستهلكين) ، واستغلال العمالة في قطاع الأغذية الزراعية ، والجرائم المالية (مثل ، عمليات الاحتيال في الضرائب والدعم، والتعامل الاحتيالي مع الأوراق الغذائية)، والقسوة على الحيوانات، والإضرار بالبيئة بسبب صناعة الأغذية، وبعض الممارسات (مثل الإفراط في استخدام مبيدات الآفات والأسمدة) .

فالاتجاه الأول يقر بالضرر الأوسع نطاقا لأنشطة جرائم الغذاء والدور القوي للشركات، ولكن التركيز في المقام الأول على تنظيم الاحتيال الغذائي ، باعتباره يمثل شكلا محددا من أشكال الجريمة في إطار مفهوم أوسع وأشمل لجرائم الغذاء، من خلال الإشارة إلى مجموعة واسعة من الممارسات الإجرامية وشبه الإجرامية في قطاع الأغذية .

ويهتم الاتجاه الثاني بالتعاريف القانونية للجريمة ويطرح أسئلة حول مفهوم الضرر نفسه. لذلك يُنظر إلى الجريمة الغذائية ويتم تصورها على أنها شكل من أشكال الضرر البيئي و / أو الجريمة التي تؤثر على الغذاء كمورد طبيعي ، حيث تثير سلسلة الإمدادات الغذائية الحديثة أيضًا قضايا تتعلق بالعدالة الاجتماعية . وبهذه الطريقة فإن هذا التصور لجريمة الغذاء يرتبط بالأمن الغذائي وضرورة المساواة في الحصول على الغذاء الكافي، وبمفهوم سلامة الغذاء ، الذي يركز على ما إذا كان الغذاء آمنًا لتناوله دون التعرض لخطر المرض أو التسمم. ([2]) .

1) - Alice Rizzuti, Food Crime…former Reference ,.,p:5.
2)- Alice Rizzuti, Food Crime…former Referance ,.,p:5.

رابعا :- تعريف جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء

جريمة الغذاء في المملكة المتحدة هي الاحتيال الخطير داخل سلاسل الإمداد الغذائي والتي تؤثر علي سلامة أو أصالة الطعام أو الشراب أو العلف الحيواني . ويصبح ضارا بصورة خطيرة علي المستهلكين والمنشات الغذائية وصناعة الغذاء بصورة أوسع. ([1]) وفي الولايات المتحدة هي الغش بدوافع اقتصادية Economically Motivated Adulteration وهو مجموعة فرعية محددة من الاحتيال الغذائي ويؤكد علي المكاسب الاقتصادية التي يجب أن تكون موجودة حتي يتم التعرف علي الواقعة علي انها احتيال في الغذاء . ([2]) والبديل هو أن المنتج الغذائي تم العبث به بشكل خبيث لتعمد الإيذاء . وهو تعريف عكس التعريف الانجليزي .

إذا فالاحتيال الغذائي هو مصطلح شائع يتم تبنيه لمناقشة الخداع المتعمد في بيع أو الإعلان أو وضع العلامات علي المواد الغذائية أو المكونات الغذائية لتحقيق فائدة اقتصادية . كما يشير المصطلح إلي سلوك المشغلين داخل صناعة الأغذية في صورة غش متعمد أو إستبدال أو خلط أو إضافة مواد أو مكونات إلي الطعام ويتخذ ذلك صورة بيانات أو صور أو ملصق أو الإعلان عن غذاء بطريقة غير صحيحة تتعلق بأصالة الغذاء أو بقيمته او بسلامته أو بجودته المتصور حدوثها بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية. ومن ثم فهو مصطلح جماعي ، وهو بذلك يختلف عن الحوادث المتعلقة بالغذاء والتي تتضمن إدخال غير مقصود لأنواع معينة من المخاطر.

ويعرف الاحتيال في الغذاء بأنه " الغش المتعمد أو الاستبدال أو التخفيف أو الخلط أو إضافة مواد أو مكونات إلي الطعام بطريقة تصف الطعام بشكل خاطئ لتحقيق فائدة اقتصادية . ([3])

وهو بذلك يختلف عن انتهاكات تشريعات سلامة الغذاء breaches of food safety legislation (التي تؤثر في الغالب فقط على سلامة الغذاء) ، أو انتهاكات لوائح معايير الغذاء غير الناتجة عن الغش، أو المجرمين المنظمين الخطرين الذين يستخدمون الأغذية أو الأعمال الغذائية لارتكاب جرائم أخرى .

---

1) - ؛ Food Crime Strategic Assessment 2020, National Food Crime Unit (NFCU) and the Scottish Food Crime and Incidents Unit ,p :10.

2)Adam cox , Anszger, Lisa Jack,Edward SmartTheCoast of food crime, june 2020,p: 8.

3) -Janine Curll, The significance of food fraud in Australia,,p: 270.

ما سبق عرضه يدعونا إلي ضرورة فهم العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي وتأثيراته المستقبلية علي الجريمة المجتمعية ، وإطلاق الأبحاث للكشف عن العوامل الأخري للحد من تأثير انعدام الأمن الغذائي منها ارتفاع عدد السكان وارتفاع عدم المساواة في الدخول واستهداف المجتمعات من اجل الغذاء وغيرها.([1])

1) - Jonathan Randel Caughron , An Examination of Food Insecurity and Its Impact on Violent Crime in American Communities,p; 3٦.

المطلب الثاني

الصور الإجرامية لجرائم الاحتيال الجسيم باستخدام الغذاء وأنواعها .

يكتسب الاحتيال الغذائي الاهتمام باعتباره خطرا ناشئا نظرا للطبيعة العالمية والمعقدة لسلاسل الإمداد الغذائية.([1]) ويتخذ الاحتيال صورا متعددة قال بها الفقه والتشريعات . نعرض لأشهرها .

أولا: الصور الإجرامية لجرائم الاحتيال الجسيم باستخدام الغذاء._ تستخدم المنظمات غير الحكومية الغذاء للقيام بنشاطها الإجرامي عبر عدة صور منها:

الصورة الأولي : غسيل الأموال ، من المعلوم أن الجماعات الإجرامية تتاجر في السلع الغذائية بغرض غسل الأموال. ومن المحتمل جدًا أن يتم دائما استغلال صناعة الغذاء في غسل الأموال لأنها تعتمد علي النقد في بعض المناطق، كما تمتد ايضا في نقاط سلاسل إمداد دولية طويلة .

الصورة الثانية : استخدام الغذاء كغطاء للتهريب . من المعروف أن المجرمين يخفون السلع غير المشروعة مثل المخدرات والأسلحة النارية وغيرها من السلع غير المشروعة داخل الغذاء ، كجزء من محاولة تهريبها دون الكشف عنها .

الصورة الثالثة : الغذاء بيئة لاستغلال العمالة . تتأثر الزراعة وتجهيز الأغذية والخدمات الغذائية وجمع المحار بشكل منتظم بقضايا استغلال العمالة . يمكن أن تتعايش جرائم اسستغلال العمالة مع قضايا جرائم الغذاء ، وربما بشكل أكثر وضوحا في ما يتعلق بجمع القواقع والمحار وغيرها . وتشير التقارير إلي وجود روابط محتملة بين كثيرمن العصابات وأصحاب المطاعم . ([2])

الصورة الرابعة : الغذاء والجريمة المنظمة . انتشار مصطلحات التقنيات الإجرامية ، والخبرات الواسعة في مجال الإجرام المنظم ، يسمح للمنشأت الغذائية تنفيذ معظم جرائم الغذاء في مراحله المختلفة (الإنتاج- التخزين- التوزيع بالأسواق). كما أن طرق البيع عبر الإنترنت (سواء كانت علنية أو عبر شبكة الإنترنت المظلمة) تفتح أيضًا فرصًا للربح الإجرامي لمن هم أقل انخراطًا في

---

1)-for more references see, Janine Curll , The significance of food fraud in Australia,,p:27١.

2) - FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, p :20.

الاقتصاد الغذائي ، مثل عمليات توريد الطلبات بالبريد للمكملات الغذائية بدرجات متفاوتة من الشرعية والسلامة. ([1])

ثانيا :- أنواع جرائم الاحتيال الجسيم باستخدام الغذاء

يذهب Spink & Moyer إلي أن " الاحتيال الغذائي هو مصطلح جماعي يُستخدم ليشمل الاستبدال المتعمد أو الإضافة أو التلاعب أو التحريف للأغذية أو المكونات الغذائية ، أو تغليف المواد الغذائية ؛ أو تصريحات خاطئة أو مضللة متعمدة حول منتج لتحقيق مكاسب اقتصادية " ([2]) كما تشمل أنواع الاحتيال الغش، والتلاعب ، والتجاوز ، والسرقة ، والتسريب ، والمحاكاة ، وتزوير حقوق الملكية الفكرية التقليدية ([3]) ويسوق الفقه أمثلة من الواقع العملي للاحتيال الغذائي([4]) منها الإفراط في المياه غير الصحية بصناعة الجليد ، إعادة التعبئة غير الصحية غير المصرح بها ، إعادة عرض وتقديم البضائع المسروقة في التجارة ، وضع لحم الخيل في اللحم المفروم ، التلاعب في زيت الزيتون البكر ليصبح مخففا أو الزيت الخام الممتاز ([5])، وضع الميلامين في حليب الأطفال أو أغذية الحيوانات الأليفة، رفع الأسم الأصلي للمنتج أو عمل غسيل له ، التلاعب في تاريخ منتج منتهي الصلاحية بتحديثه . ويذكر الباحثون إلي ان بيانات النماذج الإحصائية الشاملة التي تم جمعها حول حالات الاحتيال الغذائي ، تشير إلي أن أعلى احتمالات للاحتيال في المنتجات هي منتجات الأسماك والمأكولات البحرية واللحوم والفواكه والخضروات" . كما تشير إلي أن خصائص بلد المنشأ عوامل مهمة في تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالمنتج ([6]) .

---

1)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, National Food Crime Unit (NFCU) and the Scottish Food Crime and Incidents Unit (SFCIU), p :21.

2) John Spink, Douglas, , former reference, p: 103.

3)- John Spink, Douglas. and others; Introducing Food Fraud , former reference, p: 103

4)- John Spink, Douglas, former reference, p: 10٤

٥)- ، منشورات الانتربول الدولي باللغة العربية علي موقع https://www.interpol.int/ar/4/13/8/2

6) - Hans J.P.Marvin &Yamin eBouzembrakEsmée M.JanssenH.J.van der Fels- KlerxEsther D.van AsseltGijs A.Kleter, A holistic approach to food safety risks: Food fraud as an example. Food Research International , Volume 89, Part 1, November 2016, Pages 463-470 .

ويقسم الانتربول الدولي الاحتيال في مجال الأغذية إلي نوعين رئيسيين هما: ١- بيع الأغذية غير الصالحة للاستهلاك - يشمل ذلك بيع المنتجات الحيوانية غير معروفة المصدر أو إعادة وضع بطاقة تعريف على المنتجات المنتهية الصلاحية. ٢- زيادة حجم الأغذية، وتعديل محتوياتها، والاستبدال بمكوناتها، ووضع بطاقات تعريف كاذبة عليها - يشمل ذلك الاستعاضة عن الغذاء الكامل أو محتوياته ببدائل أقل كلفة، يمكن أن تكون ضارة، أو وضع بطاقات تعريف كاذبة بخصوص جودة المكونات أو مصدرها . ([1]) ونعرض لبعض من أنواع جرائم الاحتيال الجسيم باستخدام الغذاء والتي يحصرها البعض في سبعة أنواع من جرائم الغذاء،([2]) :

أ- السرقة theft

هي الاستيلاء غير النزيه على طعام أو شراب أو منتجات علف من مالكها الشرعي بقصد الاستفادة اقتصاديًا من استخدامها أو بيعها اللاحق. ([3]) وتركز جريمة الاستيلاء في صناعة الأغذية بشكل كبير على سرقة مصادر البروتين ، مثل المحار والماشية ، والأغذية عالية القيمة أثناء التوزيع. وتختلف طبيعة الجريمة والمخاطر المرتبطة بها بين هذه المجالات بشكل كبير . فقد يشكل الغذاء الذي تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة ، بما في ذلك المنتج من الحيوانات المسروقة ، خطرًا كبيرًا على سلامة الغذاء للمستهلكين. حيث أنه من غير المحتمل أن يتم تداوله أو معالجته أو نقله بما يتماشى مع متطلبات سلامة الأغذية والنظافة ، أو إخضاعها للضوابط الرسمية . هذه المخاطر عالية بشكل خاص مع المنتجات التي عادة ما تخضع لعملية تنقية (مثل المحار) ، أو الانسحاب إلي فترة ما قبل دخول السلسلة الغذائية (على سبيل المثال المواشي المعالجة بأدوية بيطرية معينة).

نظرًا لأن الفائدة المالية من هذه الأنشطة لا يتم اكتسابها إلا من خلال البيع المستمر للمنتج ، فمن شبه المؤكد أن منهجيات جرائم الغذاء الأخرى ، وبشكل أساسي المعالجة غير القانونية وتزوير المستندات ، يتم استخدامها جنبًا إلى جنب مع السرقة، بالإضافة إلى التحريف (التلاعب) حيث يصل المنتج إلى المستهلكين أو يدخل في سلاسل التوريد المشروعة. ([4])

---

١)- الاحتيال في مجال الغذاء ، منشورات الانتربول الدولي باللغة العربية علي موقع

https://www.interpol.int/ar/4/13/8/2

2)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020…., p :23.

3)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020,…, p :25.

4)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :25.

الأفعال الأكثر اتباعا في السرقة استهداف المنتجات الغذائية بسرقتها اثناء توزيعها ، ومن المحتمل أستهدافها من قبل المجرمون لسلعا غذائية عالية القيمة وغير قابلة للتلف ، لا تحتاج إلي معرفة متخصصة ، أو لا تحتاج إلي مزيدا من المعالجة لطرحها للبيع طلبا للربح .

وقد يتخذ هذا النوع صورة سرقة هوية المنشاة الغذائية . حيث تعد مشكلة مستمرة من مشاكل جرائم الغذاء. ويشار بمصطلح (EDF) إلي الاستخدام الاحتيالي لهوية المنشاة الغذائية المرخصة لتحقيق مكاسب مالية من خلال تقديم طلبات احتيالية مع موردين خارجيين ، من خلال الاتصال بمنشأت الأغذية المرخصة لتوفير كميات من المنتج معتقدة أن المنشاة الأصلية هي التي قد قدمت الطلب ويتم تحويل البضائع أثناء نقلها ولا يتم دفع ثمنها أبدا. ([1])

موقف المشرع المصري :_جرم المشرع المصري السرقة والاغتصاب والجرائم الملحقة بها في الباب الثامن من قانون العقوبات بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧المعدل بالقانون ٩٥لسنة ٢٠٠٣، حيث يعتبر كل من يختلس مالا منقولا مملوكا للغير فهو سارق (م/ ٣١١) . ولا نلحظ في باقي المواد في ذات الباب أي إشارة لإدخال الغذاء أو الطعام كموضوع للسرقة أو حتي ظرفا مشددا أو حتي ظرفا مخففا . ولا نلمح سوي نص المادة (٣٢٤مكررا) والتي تعاقب بالحبس كل من تناول طعاما أو شرابا دون دفع المستحق وبالتالي لا ينظم المشرع المصري سرقة الغذاء بنصوص خاصة يمكن أن نعتبره ميزها عن غيرها من الأحكام العامة للسرقة او اعتبارها من قبيل عدم النزاهة في استخدام الغذاء .

ب- المعالجة غير المشروعة . Unlawful Processing

في سياق جرائم الغذاء يمكن أن تشمل المعالجة غير المشروعة استخدام تقنيات أو عمليات غير معتمدة أو إنتاج أغذية خارج مؤسسة معتمدة . وتشكل الأغذية والأعلاف الحيوانية التي يتم إنتاجها بهذه الطريقة خطرا كبيرا علي صحة المستهلك بسبب عدم وجود إجراءات إلزامية وضوابط رسمية لسلامة الغذاء ([2]). وتندرج المعالجة غير المشروعة إلي حد كبير ضمن الفئات الإجرامية التالية : - الذبح غير المشروع : كذبح الحيوانات في مسالخ غير مصرح بها وذبح الحيوانات غير المصرح بها عدم اعتماد المنشأة الغذائية : كاستخدام أماكن غير مسجلة اوغير معتمدة من الجهات المختصة لانتاج المواد الغذائية . الأنشطة غير المعتمدة : وهي القيام بنشاط داخل الأماكن المعتمدة ، والتي لم يتم الموافقة علي الشكل الخاص

1)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :27.
2)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :28

للمبني . عندما تحدث المعالجة غير المشروعة داخل المبني المعتمد ، من المحتمل أن يتم العثور عليها بالاقتران بعدم الامتثال للقواعد التنظيمية الأخري ، وقد لوحظ ذلك الأمر في كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة الحجم بالمملكة المتحدة . ([1])

ج- التحويل الانحرافي للنفايات : Waste Diversion

يقصد بذلك التحويل غير المصرح به للأغذية أو المشروبات أو الأعلاف المعدة للتخلص منها أو إعادتها إلي سلاسل التوريد ذات الصلة . إن تحويل النفايات هو إعادة توجيه منتجات النفايات التي تعتبر عالية الخطورة علي الاستهلاك البشري أو الحيواني ، مثل المنتجات الثانوية من إنتاج الغذاء أو السلع النهائية التي فشلت في اختبارات الجودة أو المعايير ذات الصلة . حيث لا يزال الإبلاغ في هذا المجال محدودا علي الرغم من أنه من المحتمل أن يكون أعلي بكثيرمما تشير إليه التقارير الحالية. ومن المحتمل أن يشكل أي نشاط يتم القيام به خطرا كبيرا علي الصحة العامة أو صحة الحيوان نظرا لطبيعة المنتجات التي يتم إعادة استخدامها

ينتج قطاع الأغذية والأعلاف كميات كبيرة من النفايات التي يها أغراض مسموح بها أو مسارات معتمدة للتخلص منها . ومع ذلك يظل من المربح إعادة توجيه النفايات إلي سلسلة الغذاء أو الأعلاف ، خاصة وأن العديد من الشركات ستضطر إلي الدفع للتخلص من هذه المواد بشكل صحيح ([2]). في الحالات الأكثر خطورة يمكن ان يؤدي الاستخدام غير الصحيح للمنتجات الثانوية الحيوانية إلي انتشار الأمراض الحيوانية المعدية مثل جنون البقر . ويمكن لمخلفات الطعام التي تحتوي علي اللحوم إذا تم تحويلها إلي علف للحيوانات أن تنشر امراض مثل حمي الخنازير الأفريقية (ASF) ومرض الحمي القلاعية ([3]). وتعد ألمانيا أول بلد أوروبي فرض على منتجي المواد الغذائية التخلص من بقايا الطعام بشكل مثالي وتليها فرنسا التي فرضت عام ٢٠١٢ على محلات بيع الأغذية قانون التخلص من بقايا المواد الغذائية.([4]) ولانلمس –وفق علمنا المتوضع- مثل هذا القانون في التشريع المصري .

---

1)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :29.
2)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :32
3) - FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :32.
٤)- صوفي برندلين ،الخبز للغذاء وللطاقة ، لا ترمِ بقايا الطعام٢٠١٣/٠/٣١، موقع
https://www.dw.com/ar/

د- التحريف أو التلاعب misrepresention

وضع علامة علي منتج أو توسيمه علي أنه يشير بشكل غير دقيق إلي جودتها أو منفعتها أو منشئها أو حداثته . يحدث الغش بشكل شائع عندما يكون هناك قدرة قليلة من جانب العميل لتحديد ما إذا كان البيان او المطالبة المقدمة بشأن تعبئة المنتج أو مطالبة تسويقية تتعلق بهذا المنتج حقيقية ودقيقة . يكاد يكون من المؤكد أنه عند تنفيذ فعل الغش سيكون هناك فعل احتيال (اوغش) في المستندات مرتبط به، سواء كان مرتبط بتسمية المنتج أو بالوثائق المستخدمة لدعم المطالبات الأصلية. يتم استخدام هذا الاحتيال في المستند لاضفاء الشرعية علي المنتج الذي يتم تحريفه وإخفاء النشاط الاحتيالي. (١)

يمكن استخدام التوثيق الاحتيالي لدعم الممارسات المتنوعة في جرائم الغذاء، لا سيما التحريف . لاشك أن الدافع لارتكاب تزوير المستندات سيكون ماليا، سواء لزيادة الأرباح أو تقليل الخسائر الكبيرة . يستفيد مجرموالأغذية من الأوراق المنتجة عن طريق الاحتيال أو الوثائق الشرعية التي يساء استخدامها ، و يحدث ذلك عندما يكون للسلعة قيمة أخري بخلاف قيمتها الغذائية .

د – تزوير المستندات Document Fraud (٢)

يقصد بذلك العنوان استخدام مستندات مزيفة أو تم الاستيلاء عليها لبيع او تمييز او تقديم اي ضمان لمنتج مغشوش أو دون المستوي المطلوب . يمكن استخدام التوثيق الاحتيالي لدعم الممارسات المتنوعة في جرائم الغذاء ، لاسيما التحريف (التلاعب) . لاشك ان الدافع لارتكاب تزوير المستندات سيكون ماليا ، سواء لزيادة الأرباح او تقليلا للخسائر يستفيد مجرمو الأغذية من الأوراق المنتجة عن طريق الاحتيال وكذلك من الوثائق القانونية التي يساء استخدامها . وتشير بعض التشريعات إلي مجال المستندات الغذائية في برنامج سلامة الغذاء ، بانه مجموعة من الوثائق التي تبين وتوضح كيفية التعرف وإدارة مخاطر سلامة الأغذية . ويشمل سجلات تدريب الموظفيين ، الإجراءات التي تبين كيفية القيام بالمهام والسجلات الإدارية التي تبين من يعمل بالمنشأت ومن يزودها بالغذاء . الوثائق التي توضح فحص نظام العمل بانتظام . (٣)

1) - FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :43.
2) - FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :52..
٣)- منشورات هيئة الغذاء والدواء بالسعودية .

ذ) – الاستبدال substitution

احلال منتج أو مكون غذائي بمادة أخرى من نفس النوع ولكن دون المستوى . ([1]) يمكن أن يكون الغش والاستبدال متشابهين جدا بغض النظر عن الغموض بين نوعين من الجرائم ، ويمكن أن يمثل كلا منهما فعلا واضحا ومتعمدا للاحتيال ، ويتم التعامل معه علي هذا النحو من منظور جرائم الغذاء

هذا وتزيد تقنيات الغش من المخاطر عبر إدخال الطعام في السلسلة الغذائية، والتي يمكن ان تتسبب في بعض الحالات ضررا جسديا او معنويا . وذلك من خلال إدخال مسببات الحساسية غير المصرح بها ، أو أنواع اللحوم التي قد يتعارض مع الشعائر الدينية أو الأخلاقية . حيث يتم تضليل العميل لشراء الطعام وهو ليس ما توحي به الملصقات . ([2]) حيث غيرت بعض الجماعات الإجرامية الضالعة في هذا النشاط أساليب الغش مثل زيادة معالجة الأسماك باول أكسيد الكربون .

الاستبدال: هو الاستبدال بالجملة لمنتج أومكون بآخر. قد يكون تحديد ما إذا كان الاستبدال جزئيًا (غشًا) أوكاملًا (استبدالًا) أمرًا صعبًا،لا سيما في المنتجات المركبة أو المعالجة. غالبا ما تحدث هاتان التقنيتان للجريمة علي نطاق متدرج ، وفي بعض الحالات يمكن أن تتأرجح بين الغش والاستبدال اعتمادا علي ضغوط السوق ، وبالتالي فهي مختلفة اعتمادا علي قطاع سوق المواد الغذائية . ([3])

هـ)-الغش adultration جريمة من جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء

هو التقليل المقصود لجودة المنتج الغذائي من خلال إدخال مادة أخرى إما خفض تكاليف الإنتاج ، أو زيادة الجودة الظاهرة . ويوجد اعتقادا شائعا بأن الغش الغذائي هو في الغالب تهديد خارجي تسببه جماعات الجريمة المنظمة إلي جانب المسئولين عن المنشأت الغذائية .ويتم تحديد قابلية التعرض للغش الغذائي من خلال عناصر عدة ولتقييم قابلية التعرض للغش في الغذاء لابد من تحديد مناطق الضعف في السلسلة الغذائية. ([4])

---

1)- FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :26.
2) - FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :33.
3) - FOOD CRIME STRATEGIC ASSESSMENT 2020, …, p :42.
4)- S.M. van RuthP.A. LuningI.C.J. SilvisY.YangW. HuismanKuang&Lee, Bindt, Moyer,DeVries,&Spink Lord,Flores Elizondo,&Spencer, Differences in fraud vulnerability in various food supply chains and their tiers, journal food control 2018,p; 375-381.

ضرورة التوسع في تفسير مدلول الغش : يجادل الفقه بأن ظاهرة الغش الغذائي بدلا من كونها ظاهرة "خارجية" ترتكب من قبل مشروعا إجراميا منظما وخارجيا (عبر الوطنية) إلا انه يفهم وبشكل افضل علي أنه ظاهرة داخلية من داخل النظام الغذائي حيث تشارك الجهات الفاعلة والمنظمات المهنية المشروعة بطريقة ما وبالضرورة في نشأة الفرص الإجرامية في ظل ظروف مواتية كجزء من السلوكيات الروتينية للفاعلين الشرعيين .

ويذهب البعض إلي ان التعريف الشائع للغش الغذائي هو تعريف إرشادي للغاية وغير ملزم ويفشل في إتاحة مساحة لفهم دور الجهات الفاعلة ودوافعها المختلفة.([1])

يعد توسيع نطاق الغش في مجال الغذاء مفيدًا لفهم كيفية حدوث الأضرار الجسيمة في الواقع العملي بدلا من كيفية تعريف جرائم الغذاء أوتحييدها أو حجبها من خلال غيابها في الأطر التنظيمية.([2]) ويشير الغش بتعريفه الواسع إلي التحريف المتعمد للحقائق لتحقيق مكاسب اقتصادية.([3]) تجمع بعض تشريعات سلامة الغذاء بين أن تورد حالات الغذاء المغشوش وأن تضع له تعريفا، ومنها التشريع المصري وسبق التعرض لمدلول الغش الموسع الذي أخذ به المشرع المصري في قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء ([4]).

1) - Nicholas Lord, Cecilia Juliana Flores Elizondo, Jon Spencer , interactions between criminal opportunity and market (dys)functionality in legitimate business ,First Published January 6, 2017 Research Article.

2) - Kenneth Sebastian Leon & Ivy Ken, Legitimized fraud and the state-corporate criminology of food ,p:25

3) - Kenneth Sebastian Leon & Ivy Ken, former rreference. P; 25.

٤)- (م/ ٢) قانون قمع الغش والتدليس ١٩٩٤؛ م١/ قانون الهيئة ،مرجع سابق؛ من التششريعات التي أوردت الحالات ، (م٣/ أ)من القانون رقم ٥٣/ ١٩٧٣بشأن رقابة الأطعمة السوداني؛ القانون المعدل لقانون الرقابة علي الغذاء ٢٠٠٣بالمملكة الأردنية ؛ م/ ١٤القرار الوزاري رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بشان سلامة الغذاء ؛ (م/ ٤٤) لائحة الغذاء السعودي

ولقد تعددت مدلولات الغش لدي الفقه الجنائي ، فهو "كل فعل عمدي من شانه أن يغير من طبيعة أو خواص أو فائدة المواد التي يدخل عليها عمل الفاعل . ويقع الغش بإضافة مادة غريبة إلي السلعة أو بإنتزاع شيئ من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضا بإخفاء البضاعة تحت مصدر خادع من شانه غش المشتري ، ويتحقق ذلك بالخلط ، أو بإضافة مادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة ، بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء سوء البضاعة ، أو بإظهارها أجود مما هي عليه في الحقيقة .([1]). ويختلف الغش عن التقليد ، فالأخير هو تقريب الشبه بين سلعتين ، الأمر الذى يؤدى لحدوث لبس فى معرفة السلع الأصلية وأيهما المقلد ([2]) .

---

١)- ا.د/ حسن صادق المرصفاوي ، قانون العقوبات الخاص، الاسكندرية ، منشاة المعارف، ، ١٩٧٨، ص ٦٩٨ ؛ والغش أيضا هو كل تغيير أو تعديل يقع على التكوين الطبيعى للسلعة المعدة للبيع ويكون من شأنه النيل من خواصها الأساسية وإخفاء عيوبها وإعطائها مظهر سلعة أخرى تختلف عنها كليا وذلك بغرض الاستفادة من الخواص المسلوبة منها والحصول على فارق الثمن. د/ إبراهيم المنجى، جرائم التدليس والغش، منشأة المعارف – الإسكندرية ١٩٩٨ ص ٤٢؛ ويذهب رأي أخر إلي أنه" كل تغيير أو تعديل أو تشويه يقع علي الجوهر أو التكوين الطبيعي لمادة أو سلعة معدة للبيع ، ويكون من شأن ذلك النيل من خواصها الأساسية ،أو إخفاء عيوبها أو إعطائها شكل ومظهر سلعة أخري تختلف عنها في الحقيقة ، وذلك بقصد الاستفادة من الخواص المسلوبة أو الانتفاع بالفوائد المستخلصة والحصول علي فوارق الثمن رسالة د/ نصيف محمدحسين،النظرية العامة في الحماية الجنائية للمستهلك ، ،دار النهضة العربية ، ١٩٩٨،ص ١٢٩؛ حكم النقض في ١١/ ١٢/ ١٩٦٢، مجموعة أحكام النقض ، س١٣، ص٧٢٣.

٢)- د/ إيمان صالح علاق ، مرجع سابق ، ص ١٠.

المبحث الثاني

خصائص جرائم عدم نزاهة استخدام الغذاء.وسبل المواجهه

من المسلم به أن للجرائم الغذائية خصائص معينة ستشكل دائما تحديات للكشف عنها ، وعند السعي لفهم وتقييم نطاقها وطبيعتها الكاملة . ([1]) ويعد تقدير حجم وتأثير الجرائم الغذائية أمرا صعبا للغاية . فالاحتيال نشاطا خفيا ، حيث تتفنن الأطراف المعنية في إخفائه ، ويتفاقم هذا التحدي بسبب الافتقار إلي الإبلاغ عن الجرائم المتعلقة بهذا المجال.([2]) ويتسم الاحتيال الغذائي بخصائص مشتركة، ويظهر مخاطر مختلفة تهدد سلامة الإمدادات الغذائية وأصالتها وكذلك التجارة العادلة في مجال الغذاء.([3]) ونعرض لبعض من تلك الخصائص .

١- صعوبة تحديد صفة الفاعل في جرائم الاحتيال . تعد جرائم الغذاء من الجرائم الخطيرة ، حيث تفتقر بشكل فريد تقريبا إلي نقاط الاختراق الطبيعية التي يتم من خلالها تحديد المخالف . مما يجعل اكتشافها وعند السعي لفهم وتقييم نطاقها وطبيعتها بالكامل من قبل القائمين علي تطبيق القانون أمرا صعبا للغاية .([4]) ،

ونظرا لخطورة استخدام الغذاء في المجال الإرهابي أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية (قانون الإرهاب البيولوجي) ، بهدف التوجه إلي إدارة الأغذية والأدوية([5]) لإتخاذ خطوات إضافية لحماية الأفراد من إعتداء إرهابي مهدد أو فعلي على إمدادات الأغذية الأمريكية أوالحالات المتعلقة بالأغذية. ويضع القانون نظما جديدة تلزم FDA تسجيل منشآت الأغذية لديها وتزويدها بإخطارمسبق بشحنات الأغذية المستوردة.([6])

---

1) - A guide for the food industry to working with the National Food Crime Unit, , p: 7.

2) - A guide for the food industry …….former reference, p : 7.

3)- Janine Curll , The significance of food fraud in Australia,,p;302.

4) - A guide for the food industry …….former reference, p : 7.

؛ Andy Morling, A guide for the food industry to working with the National Food crime unit working together to tackle The threat from food crime .,p:7

5)- (FDA) Food and Drug Administration

6)- FDA, U.S. Food and Drug Adminstration .
.http://www.fda.gov/oc/bioterrorism/bioact.html

الفاعل في جرائم الاحتيال الغذائي . يشير الفقه إلي أنواع وسمات إجرامية قابلة للتطبيق كمحتالين في مجال الغذاء ([1]) . حيث تحدد – وبشكل عام - مكونات مصفوفة حماية الغذاء المشكلة من منظور المنتج. كما تأخذ باعتبار آخر مهم هو نوع المحالين ، حيث يمكن تصورهم في أربعة صور : الصورة الأولي ، محتاليين ترفيهيين ، ويتمثل العمل الاحتيالي في صورة ترفيه أو تسليه بدلا من تحقيق مكاسب اقتصادية . مثال ذلك قيام مستهلكًا بالتبديل بنقل لوح شوكولاتة ممتاز إلى غلاف شوكولاتة عام وأقل سعرًا. سيكون المكسب الاقتصادي هو دفع سعر أقل للمنتج المتميز. الصورة الثانية ، محتالون موسميون ، يقوممون بالعمل من حين لآخر ، وتلك صورة نادرة وقد توجد في صورة انتهازية . مثال ذلك مدير مصنع يدرك بالصدفة أن النسبة أقل من تعبئة العبوات وأنهم لا يتذكرون العدد أو الوزن للمنتجات . الصورة الثالثة ، محتالون مهنيون ، ويتمثل ذلك في العاملين بالمنشأت الغذائية أو سلاسل الإمداد الذين يرتكبون حوادث الاحتيال في مكان عملهم إما كعمل فردي أو بالتعاون مع الشركة. مثال ذلك معالج اللحوم الذي يضيف عن قصد منتج أقل جودة كمادة مالئة لتقليل كمية المنتجات المتميزة ذات الأسعار الأعلى . الصورة الرابعة : محتالون محترفون ، وهم من تمول الجريمة أسلوب حياتهم بالكامل ، وقد تكون هذه منظمة إجرامية تصنع عبوات مقلدة وتصنع منتجات كاملة تنتهك العلامة التجارية.

٢- تستخدم جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء لارتكاب جرائم أخري . توجد بعض الأنشطة الإجرامية بشكل لا لبس فيه في مجال الغذاء ، بينما يقع البعض الأخر من الأنشطة في الفئة " شبه الإجرامية " في مجال التنظيمات اللائحية . حيث تعد أنشطة غير مشروعة ولكنها غير جنائية مثل تثبيت الأسعار وغيرها، عبر المعالجات الجماعية للأغذية غير الصحية ، ومن ثم يوجد عدد لا يحصي من الطرق يتم من خلالها تحريف أو التلاعب في محتويات الأغذية المصنعة . ([2])

لقد جعلت الحواجز التي تحول دون الحصول علي موطئ قدم في الاقتصاد الغذائي الطعام خيارا صعبا للمجرمين المحترفين ، ورغم ذلك تبقي الجريمة المنظمة هي التهديد الحقيقي .([3]) التي يقوم بها المجرمون المنظمون الخطيرون والذين يستخدمون الأغذية أو الأعمال الغذائية لارتكاب جرائم أخرى.

---

1)-John Spink,Douglas C and others,Introducing Food Fraud , former reference, p: 10٣.

2) - Hazel Croall. Food, crime, harm and regulation ,p; 17.

3) - A guide for the food industry …….former reference, p : 7.

ومن أشهرها الرسوم الجمركية او التهرب الضريبي او التهريب او الاحتيال المستندي . ([1]) وكذلك التلوث والمعالجة غير المشروعة وغيرها .

٣- ترتكب جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء علي عدة مستويات . توجد التهديدات علي عدد من المستويات إما من قبل أفعال بعض الأفراد العشوائية للاحتيال وإما من قبل المجموعات الواسعة من الإجرام المنظم والتي تعمل عن قصد لخداع المستهلكين أو تعريضهم للأذي . ([2]) كما تتعدد الدوافع بين الفاعلين وتتعدد المخاطر الناجمة عن سلوكهم الاحتيالي . بل يمكن تصور ارتكابها عبر المنشأت الغذائية متعددة الجنسيات بين مختلف الدول .

٤- تشكل جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء خطرا علي سلامة الغذاء وخطورة أشد علي الصحة العامة .تركز وبشكل تقليدي أنظمة مراقبة الأغذية علي المخاطر التي تحدث بشكل طبيعي في الأغذية أو المخاطر التي تحدث عن غير قصد عن طريق التلوث في معالجة الأغذية ومناولتها ونقلها ومعالجتها وتتميز جيدا المخاطر التقليدية بأنها تهديدات بيولوجية وكيميائية وفيزيائية للرصد والتحكم المتكامل في برامج سلامة إدارة الأغذية الخاصة بإنتاج النظام الغذائي .

تعتبر برامج مخاطر سلامة إدارة الأغذية من التهديدات التقليدية مسألة راسخة في العلم ، وقد تم إثباتها وفهمها من قبل علماء سلامة الأغذية في تطبيق الضوابط ذات الصلة. ويدعيSpink and Moyer أن مخاطر الصحة العامة المتعلقة بالاحتيال الغذائي غالبا ما تكون أكثر خطورة من التهديدات التقليدية لسلامة الأغذية لأن الملوثات غير تقليدية . مؤكدين أنه بالرغم من أن الدافع أو السبب اقتصادي أو مالي إلا ان الأثر غالبا ما يكون تهديدا للصحة العامة . ([3])

1) – Adam cox , Anszger, Lisa Jack, Edward Smart, The Coast of food crime , 3 june 2020, p: 9.

2)- A guide for the food industry …….former reference, p : 7.

3)- Spink and Moyer, n 3 at 157. Mentioned at , Janine Curll , The significance of food fraud in Australia,,p:293.

تشير مبادئ سلامة الأغذية العالمية إلي أنه غالبا ما تحدث مخاطر الاحتيال علي صحة المستهلك من خلال الإهمال أو نقص المعرفة من جانب المحتالين ، ويمكن ان تكون أكثر خطورة من مخاطر سلامة الأغذية التقليدية . وعلي النقيض يدعي ([1])البعض أن الغالبية العظمى من حوادث الاحتيال الغذائي لا تسبب تهديدًا للصحة العامة. ([2]) اعتمادا علي أهدافها الاقتصادية من وجهة نظرنا .

٥- **جرائم الاحتيال الغذائي ذات تأثير جماعي ودولي ولا تقتصر علي الإنسان وحده** . بما أن مسببات الغش في الاحتيال الغذائي لم يتم اكتشافها ، فهناك احتمال لوقوع حادثة كبيرة وخطيرة . كما يترك التأثير الضار للغذاء أثرا لدي المستهلكين والمنشات الغذائية الفردية والدولية ، ناهيك عن سمعة الدولة في الخارج . وهوما يغلب الطبيعة العالمية لجرائم الاحتيال باستخدام الغذاء . حيث قد تمتد سلسلة الغذاء للعديد من الدول عبر الحدود ، مما يؤكد الطبيعة العالمية لمعالجة الأغذية. ([3]) ولذا يجب التعامل مع الاحتيال باستخدام الغذاء علي أسس عالمية. ([4])

ويلاحظ أن منشات انتاج الغذاء قد تستغل العمال أو السكان الأصليين والحيوانات والبيئة . فالزراعة لديها أعلي حصيلة عالمية للوفيات المرتبطة بالمهنة . ويلعب إنتاج الغذاء دورا رئيسيا في تدمير الغابات المطيرة ، وزيادة غازات الاحتباس الحراري والتلوث الجوي إلي جانب انخفاض خصوبة التربة . ([5]) إذا اثار جرائم الغذاء ذات طبيعة معينة حيث يكون المجني عليهم فيها المستهلكين والمنشات الغذائية والصناعة بمفهومها الواسع.

---

1)- , Janine Curll , The significance of food fraud in Australia,,p; 293.

2)- Everstine ،Spink ،& Kennedy ،2013 ؛Moore ،Spink ،& Lipp ،2012 ؛ Wheatley & Spink ،2013met .Mentioned at John Spink, Douglas C. and others, ; Introducing Food Fraud , former reference, p: 103.

3)- E n v i r o n m e n ta l h a r m s 2012 Centre for Crime and Justice Studies, mentioned in Hazel Croall, Food, crime, harm and regulation,p;16

4)- Beyond food security; Professor Chris Elliot`s vision for food integrity Through Technology, 7 may 2019

5)- E n v i r o n m e n ta l h a r m s 2012 Centre for Crime and Justice Studies, ,p;16

٦- محل جرائم الاحتيال الغذائي يشمل الغذاء في صورة سلسلة الإمداد الغذائي والأمن الغذائي

حيث تمتد لتشمل استبدال سلعة محل أخري عبر السلسلة الغذائية ، ويمتد أيضا ليشمل سرقة مصادر البروتين والتحويل الانحرافي للنفايات الغذائية وغيرها . وكلها وقائع قد لا يتصور وجودها في أي عملية من عمليات تداول الغذاء بالمنشأت الغذائية اي في مجال مخالفات سلامة الغذاء.

٧- تعتبر جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء من الجرائم الاقتصادية .

نظرا لأن الدافع إلي تلك الجريمة دائما مكسبا اقتصاديا ، ورغم أن تقدير حجم وتأثير جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء أمرًا صعبًا، إلا أن هذا النوع من الجرائم يمثل ضغوطا داخل القطاع المالي (١) ، والذي يمكن أن يؤدي إلى تشويه الأسواق وتقويض الأعمال التجارية المشروعة وتقويض ثقة المستهلك بسبب تعرضه للخداع المالي أو تقويض ثقته في السلطات الحكومية المعنية بالغذاء ، وتكدير الوئام الاجتماعي ، والتأثير علي قيمة المنتجات المحلية والمصدرة (٢) ومن ثم تختص المحاكم الاقتصادية بالفصل في المنازعات المدنية والتجارية التي تتعلق بتلك الجرائم (٣)

٨ - جرائم الاحتيال في استخدام الغذاء تعد من قبيل جرائم الفساد الفساد هو إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة . (٤) جرائم الفساد لا حصر لها، وتتنوع ما بين الفساد المادي و المعنوي .ويشمل الفساد من وجهة نظر البعض جريمة سرقة موارد الدولة، سواء من خلال جريمة الاختلاس، أو من خلال سوء استغلال الثروات المتصلة بالأرض أو المياه أو الغابات أو المعادن.(٥)

---

1) -Adam cox , Anszger, Lisa Jack, Edward Smart, The Coast of food crime , 2020, p:2.

2)- John Spink, Douglas. and others, Introducing Food Fraud,former reference,p: 103.

٣)- م/ ٢ من قانون ١٨١لسنة ٢٠١٨. الخاص بحماية المستهلك في مصر .

٤)- منظمة الشفافية الدولية www.transparencv.org

٥)- د/ نجلاء الحقيل،مقال هل النزاهة ومكافحة الفساد ذا معنى واحد؟ صحيفة مال الاقتصادية السعودية ٢٧ /١/ ٢٠٢١.

ونؤيد تلك النظرة في مجال الغذاء . وبالنظر في الجرائم التي يشملها قوانين الفساد ([1]) نجد قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته الواردة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧. حيث تعد جرائم الغش في عقود التوريد اختصاصا اصيلا للهيئة ، كما هناك جرائم يتم ضبطها بالتنسيق مع جهات أخري مختصة منها غسيل الأموال والغش التجاري والجرائم المتعلقة بالصحة العامة والتهرب الضريبي والتهرب الجمركي([2]) ومن ثم يمكن أن نعتبر هذا النوع من الجرائم من جرائم الفساد . وتخضع بعض التشريعات جميع الجرائم الاقتصادية لقانون النزاهة ومكافحة الفساد منها القانون الأردني .([3])

---

١)- هذه التشريعات 1:- قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته. 2- قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته. 3- قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية وتعديلاته. 4 - قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته الواردة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧. 5- قانون الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته. 6- قانون الكسب غير المشروع ٧ - قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته. 8 - قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته.9– قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. ١٠- ملغي) . 11- قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦. -١٢ -قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته. 13 – قانون الوظائف القيادية رقم ٥ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته 14 – قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨: 15 –قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤. 16 –قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته. 17 – قانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية 18 قانون إنشاء هيئة الرقابة المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩. 19 - قانون حظر تعارض مصالح المسئولين فى الدولة رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣. 20 –القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ .21 – القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها

٢) – منشورات هيئة الرقابة الإدارية.علي موقعها

https://www.aca.gov.eg/arabic/About/Pages/SpecializationArea.aspx

٣)- للمزيد : د .عاصم عادل محمد العضايلة، التحقيق الأولي في جرائم الفساد: دراسة تحليلية نقدية في قانون النزاهة ومكافحة الفساد الأردني رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية العدد ٢٨.

المبحث الثالث

المواجهة الشرعية بتحريم الاحتكار

ماهية الاحتكار :

يطلق علي الاحتكار في اللغة معان كثيرة ، منها : ما جاء في المصباح المنير : احْتَكَرَ زَيْدٌ الطَّعَامَ : إذَا حَبَسَهُ إرَادَةَ الْغَلَاءِ ،([1]) اما في الفقه حبس ما يضر حبسه بقصد إغلاء السعر[2]. وفي الاقتصاد الوضعي هو السيطرة علي عرض أو طلب السلعة بقصد تحقيق أقصي قدر من الربح ([3]) ، وعليه فالاحتكار هو حبس ، أو تخزين السلعة ، أو الخدمة ليصار إلى ندرتها وارتفاع سعرها ، تحقيقاً لغاية الكسب على أساس حاجة الناس إليها دون حساب لما تخلفه من معاناة وضرر يؤدي إلى أفقار الناس وإثراء المحتكر([4]).

من شروط الاحتكار المحرم شرعا : أن يكون الاحتكار فيما يحتاجه الناس ، وأن يكون وقت الضيق بحيث يؤثر او يضيق عليهم ، أن يكون الشيء المحتكر فاضلا عن كفاية المحتكر ومن يمونهم سنة كاملة .

وتتعدد صور الاحتكار فقد يتخذ شكل فردي أو شكل منشأة واحدة ، او منشآت متعددة ، وقد يتخذ شكل شركات متعددة الجنسيات .

وترجع أسبابه في المجتمعات الرأسمالية [5]، إما لتمتع المحتكر باسم تجاري ضخم ، يصعب علي المنافسين الجدد أن يصمدوا أمامه . أو امتلاك المحتكر براءات اختراع أو عمليات صناعية سرية. او سيطرة المحتكر علي مصادر المواد الأولية . او تمتع المحتكر بمزايا الإنتاج الكبير .

---

١)- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، كتاب : الحاء ، مادة : احْتَكَرَ ، ج١ / ص ١٤٥

٢- د. محمد رواس قلعه جي – معجم لغة الفقهاء ، الناشر : دار النفائس ، ص ٢٥ .

٣- د. الجمال – موسوعة الاقتصاد الإسلامي ، ص ١٧١ .

٤- شهاب أحمد الفضلي - الاحتكار وتأثيراته الاقتصادية ، جريدة الصباح ، شبكة المعلومات الإنترنت .

٥- د / محمد مظلوم حمدي – مبادئ الاقتصاد التحليل ، الناشر : دار المعارف – مصر ، عام ١٩٦٢ م ، ص ٣١٤ ، ص٣١٥ ، نقلا عن د / أحمد محمد أبو طه أثر المعاملات الربوية والاحتكارية على الاستثمار ص ٧١.

وتكون آثار الاحتكار أشد قسوة عندما تمارسه مجموعة متضامنة من المحتكرين ، او ما يُعرف في علم الاقتصاد باحتكار القلَّة ؛ حيث يقوم عدد قليل من الشركات أو مصادر توريد السلع بالسيطرة على سوق صنف معين من المنتجات أو الخدمات .

حكم الاحتكار: لما كان الاحتكار جريمة اقتصادية واجتماعية ، وثمرة من ثمرات الانحراف عن منهج الله تعالي ؛ فإن ثمة نصوص شرعية قد تضافرت محرمة الاحتكار ، منها : - ما رواه عَبْدُ اللَّهِ قال : حَدَّثَنِى أَبِى حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا أَصْبَغُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ عَنْ أَبِى الزَّاهِرِيَةِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ قال : « مَنِ احْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرِئَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ [١]

وما رواه نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قال : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ » [٢].

وحيث إن الاحتكار اعتداء علي حق الجماعة ، وتهديد لحياتها ، فقد يؤدي إلي حبس أقوات الناس ، والارتفاع بها عن متناول الفقراء ؛ ولهذا قال النبي ﷺ : « لاَ يَحْتَكِرُ إِلاَّ خَاطِئٌ » [٣].

ويتفق الفقهاء على تحريم الاحتكار سواءً كان على مستوى الفرد أو الجماعة فهو منهي عنه

والهدف يتمثل في رفع الضرر عن عامة الناس ، ولذا فقد أجمع العلماء على أنه لو احتكر إنسان شيئًا ، واضطر الناس إليه ، ولم يجدوا غيره ، أجبر على بيعه دفعًا للضرر عن الناس ، و تعاونًا على حصول العيش . فالاحتكار يلحق بعموم الناس ضررا كبيرا ، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح

---

١ - . أخبار مكة للفاكهي ، باب : من احتكر طعاما أربعين ليلة ، (ج ٤ / ص ٤٤٩) .

٢ – محمد ابن علي بن محمد الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتقي الأخبار ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ٥/ ٢٢١ .

٣ – سبق تخريجه .

وقد أباحت الشريعة الإسلامية لولي الأمر أن يضرب علي يد المحتكر ويعزره بما يراه ، وأن يبيع عليه ما احتكر بالسعر المناسب . وفي ذلك يقول ابن القيم الجوزية : "" لِوَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يُكْرِهَ الْمُحْتَكِرِينَ عَلَى بَيْعِ مَا عِنْدَهُمْ بِقِيمَةِ الْمِثْلِ ، عِنْدَ ضَرُورَةِ النَّاسِ إلَيْهِ ، مِثْلُ مَنْ عِنْدَهُ طَعَامٌ لَا يَحْتَاجُ إلَيْهِ ... "[١].
ويتمثل تحريم الاحتكار في رفع الضرر عن عامة الناس ، ولذا فقد أجمع العلماء على أنه لو احتكر إنسان شيئًا ، واضطر الناس إليه ، ولم يجدوا غيره ، أُجبر على بيعه دفعًا للضرر عن الناس .

١- محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، الناشر : مطبعة المدني – القاهرة ، تحقيق : د. محمد جميل غازي ، (ج ١ / ص ٣٥٤) .

نتائج البحث والتوصيات

أولا:- نتائج البحث

١- يرتبط الغذاء بنوعين من الجرائم ، الأولي جرائم مخالفة تشريعات سلامة الغذاء بصفة مباشرة ، والثانية جرائم الاحتيال الجسيم باستخدام الغذاء ، ونطلق عليها جرائم عدم النزاهة في استخدام الغذاء

٢- كشفت الدراسة أن للغذاء مدلولين الأول تقليديا للغذاء بطبيعته ، سواء تكون مواد مضافة أو منقولة وكلاهما يأخذا حكم الغذاء التقليدي. أما المفهوم غير التقليدي للغذاء وهي أغذية الاستعمال الخاص . أو ذات الاستخدامات التغذاوية الخاصة . وكلا المدلولين يخضعان للتنظيم القانوني . ومن حيث وصف التجريم فينعت الغذاء بكونه غير آمن . حيث يتسع ليشمل الغذاء الضار بالصحة ، والغير صالح للاستهلاك ، والمغشوش والفاسد والمضلل . فأوصاف غير صالح للاستهلاك ومغشوش وفاسد ومضلل قد تتوافر ويكون الغذاء غير ضار بالصحة ، ولكن لا يمكن أن يكون الغذاء أمن وفي نفس الوقت ضارا بالصحة .

٣- أشارت الدراسة إلي أن مصطلح الطعام في قانون الوحدات المتنقلة علي الرغم من أنه قاصر علي الماكولات والمشروبات وغيرها إلا أنه مطلق بضرورة كونه غذاءا . ومن ثم يعد أوسع نطاقا من مصطلح الغذاء الوارد بقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء .

٤- أشارت الدراسة إلي وجود علاقة بين السلوك الإجرامي وبين الغذاء ، وأنه قد يشكل جزءا مهما في تفسير السلوك الإجرامي . حيث توجد علاقة وطيدة بين الجريمة ونوعية النظام الغذائي ، بل إن الانحرافات السلوكية سببها النظام الغذائي الفاسد. كما ان الخلل في هذا النظام يؤدي إلي تفاقم المشكلات والانحرافات السلوكية ، حيث يعتمد الجسم نوعية معقدة بالغة الدقة من النظم الغذائية .

٥- أشارت الدراسة إلي ضرورة إثبات علاقة السببية علميا من خلال عناصر تجريبية دقيقة في مجال الغذاء والسلوك الإجرامي . وأن هناك ضرورة لاعادة التفكير في ارتباط المسئولية بالغذاء .

٦- أشارت الدراسة إلي أنه توجد ضرورة تجريمية للتفرقة بين مدلولات الصناعة والتصنيع والتجهيز والإنتاج والتداول وفرقت بينهم ، وخلصت إلي أن تداول الغذاء هو الوصف القانوني لنطاق وقوع جرائم المنشات الغذائية.

٨- كشف الدراسة عن أن الغذاء الذي يعد في المنزل بغرض تجاري يعد في حكم الغذاء الذي تسري عليه نصوص قانون الهيئة القومية ٢٠١٧/١ . وأن المنزل الذي يقوم أهله بالإعلان عن الطعام المنزلي وتحضيره وإعداده وبيعه لا

يعد من قبيل الكيان القانوني ولا المنشاة الغذائية ولا وحدة من وحدات الطعام المتنقلة .. الأمر الذي يظهر الحاجة إلي تدخل تشريعي .

٩-عرفت الدراسة جرائم سلامة الغذاء في كونها فعل غير مشروع يتعلق بسلامة الغذاء ترتب له تشريعاته جزاءا مدنيا أو إداريا ، وتتخذ بشأنها إجراءات يتم إنفاذها عادة خارج الحدود الرسمية للمحاكم الجنائية. -وأظهرت الدراسة أن التجريم الجنائي في مجال مخالفات سلامة الغذاء بالمنشأت الغذائية ذو طبيعة وقائية متنوعة الصور وأنه الملاذ الأخير بعد الإجراءات الإدارية والمدنية .

١٠- خلصت الدراسة إلي أن الانتهاك الصريح لقوانين سلامة الغذاء يعد من قبيل الخطر الإداري والجنائي الموجود والقائم .

١١ - الاحتكار يولد في الإنسان العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع ، ويدعو إلي تفكيك الروابط الإنسانية والاجتماعية بين طبقات الناس ، فلا يعبأ المحتكر بأوضاع المجتمع ، وإنما يبرز نشاطه ، ويتضاعف في أيام الأزمات ، حيث إنه يستغل سوء الأوضاع الاقتصادية ، وهو السبب في ظهور الأزمات الدورية الاقتصادية .

١٣- يعمل الاحتكار على زيادة استغلال الطبقات الكادحة عن طريق نهب الموارد .

١٤- ميزت الدراسة بين اتجاهين رئيسيين في تعريف جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء. الأول يركز بشكل أساسي على الجوانب التنظيمية لأنشطة الغش والاحتيال في قطاع الأغذية وسبل السياسات الممكنة لمنع الممارسات غير المشروعة. والثاني يهتم بالحديث المتعلق بالضرر الاجتماعي والبيئي ، فضلاً عن مناقشات العدالة الاجتماعية المحيطة بالحصول على الغذاء. وتبنت الدراسة تعريف الاحتيال في استخدام الغذاء بكونه " الغش المتعمد أو الاستبدال أو التخفيف أو الخلط أو إضافة مواد أو مكونات إلي الطعام بطريقة تصف الطعام بشكل خاطئ لتحقيق فائدة اقتصادية .

١٥- حصرت الدراسة صور جرائم الغذاء في أربعة صور هي غسيل الأموال ، استخدام الغذاء كغطاء للتهريب ، الغذاء بيئة لاستغلال العمالة .، الغذاء والجريمة المنظمة . كما كشفت الدراسة القناع عن سبعة أنواع لجرائم الغذاء هي السرقة ، المعالجة غير القانونية ، التحويل الانحرافي للنفايات ، الغش ، الاستبدال باحلال منتج أو مكون غذائي بمادة أخرى من نفس النوع ولكن دون المستوى . التحريف لعلامة المنتجات ، تزويرالمستندات في مجال غش المنتجات الغذائية . بالإضافة إلي جرائم خداع المستهلك والإدارة.

١٦- ألمحت الدراسة إلي تعرض المشرع المصري لكثير من صور الغش في مجال تداول الغذاء منها " التزييف أو التقليد والاحتيال في جرائم خداع

المستهلك ، ولكنه ينظم المعالجة غير المشروعة للنفايات عموما طبقا لقانون البيئة ٤/ ١٩٩٤ وتعديلاته . ويخلو من التعرض بنصوص خاصة لبعض الصور مثل إعادة معالجة النفايات الغذائية والتخلص الآمن منها . ويكتفي بنصوص القواعد العامة في قانون العقوبات لتجريم السرقة وتزوير المستندات (الاحتيال المستندي) في مجال الغذاء .

١٧- نسبت الدراسة لجرائم النزاهة في استخدام الغذاء خصائص تمثلت في محل جرائم الاحتيال الغذائي يشمل الغذاء في صورة سلسلة الإمداد الغذائي والأمن الغذائي ، كما تمتاز بكونها جرائم عمدية دائما لاستهدافها مكاسب اقتصادية . ويصعب فيها تحديد صفة الفاعل حيث تفتقر بشكل فريد تقريبا إلي نقاط الاختراق الطبيعية التي يتم من خلالها تحديد المخالف . كما تستخدم لارتكاب جرائم أخري، بل وترتكب تلك الجرائم علي عدة مستويات . . وتمتاز بكونها ذات تأثير جماعي ودولي ولا تقتصر علي الإنسان وحده فقد تمتد إلي البيئة . كما تعتبر من الجرائم الاقتصادية ، وتشكل خطرا علي سلامة الغذاء واشد خطورة علي الصحة العامة .

١٨- كشفت الدراسة اعتبار جرائم الغذاء من قبيل جرائم الفساد . وأيدت الدراسة اعتبار سرقة موارد الدولة، سواء من خلال جريمة الاختلاس، أو من خلال سوء استغلال الثروات المتصلة بالأرض أو المياه أو الغابات أو المعادن من قبيل الفساد .

التوصيات

١- ضرورة التفرقة التشريعية بين نوعين من الجرائم في مجال الغذاء ، الأولي جرائم مخالفة تشريعات سلامتة بصفة مباشرة ، ويغلب عليها المعالجة الوقائية إلي جانب المعالجة الإدارية والمدنية . والثانية جرائم النزاهة في استخدام الغذاء ، ويغلب عليها المعالجة الجنائية ، ويجمعهم مدلول واحد شامل هو جرائم الغذاء .

٢- يجب وصف وفهم الاحتيال الغذائي والتهديد المرتبط بسلامة الأغذية من قبل منظمي الأغذية وصناعة الأغذية. وضرورة توحيد مدلوله والنص علي جرائمه بنصوص قانون الغذاء الموحد. كما

٣- تطبيق مبدأ التوازن بين الفوائد والأخطار على كل عمليات تداول الغذاء التقليدي أو الغير تقليدي .

٤– ضرورة تدريب العاملين في تداول الأغذية على جميع المستويات من خلال الدورات والبرامج التي تتناسب مع مستوى كل فرد مع ضرورة استمرار هذه الدورات .

٦- تقديم تقييمات منتظمة للتهديدات التي تتعرض لها الدول من جرائم الغذاء مع إعطاء الأولوية لتلك التهديدات لالحاقها الضرر بالمستهلكين وبالمصلحة العامة . ([1]) وذلك للحد من قلق المستهلكين.

٧- ضرورة إجراء المزيد من البحوث الجنائية في مجال جرائم الاحتيال باستخدام الغذاء وتوجيه نهج سياسي أكثر تكاملاً من خلال النظر في الأنشطة التي تتجاوز الغش في الغذاء وحماية سلامتة. ([2])

٨- الاهتمام بالجانب التجريبي ومواصلة دراسته لكيفية تاثير النظام الغذائي علي العمليات المعرفية المرتبطة بالسلوك الإجرامي. وفي إثبات علاقة السببية الجنائية ذات الصلة بالغذاء .

٩- وضع نصوص خاصة لتجريم السرقة وتزوير المستندات (الاحتيال المستندي)في قانون الغذاء واتخاذ اجراءات تشريعية وتغليظ العقوبة علي المحتكر

١٠ - الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عند ممارسة النشاط الاقتصادي.

١٢- التنبه المستقبلي من تاثيرات وخطورة هدر الطعام والبحث في معالجته تجريميا . ووضع تنظيم قانوني لمعالجة كيفية التخلص الآمن من بقايا الطعام لدي المنتجين مثل تشريعات المانيا وفرنسا.

١٣- توصي الدراسة بتوافر المبررات لقانون غذاء موحد بالتعاون مع جميع الوزارات عبر الهيئة القومية لسلامة الغذاء ، يعتمد بصفة أصلية علي إدارة البيانات الغذائية .

---

[1]) - A guide for the food industry to working with the National Food Crime Unit p: ٥.

[2])- Alice Rizzuti, Food Crime: A Review of the UK Institutional Perception of Illicit,p; 1..

ثبت بالمراجع التالية :

- أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، كتاب : الحاء ، مادة : احْتَكَرَ ، ج١
- د/ أمال عبد الله فوزي ، الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء ، الجنادرية للنشر ، ٢٠١٧
- د/ إيمان صالح علاق ، مظاهر الحماية الجنائية لمستهلك المواد الغذائية ، مجلة العلوم القانونية والشرعية، ليبيا ، العدد السابع ، يونيو ٢٠١٥ ، ص ٨.
ـــ د /أحمد محمد أبو طه : أثر المعاملات الربوية والاحتكارية على الاستثمار .
- طارق كاظم عجيل، ، دراسة في الأحكام الإجرائية لدعوى حوادث الاستهلاك ،دراسة مقارنة في ظل قانون حماية المستهلك العراقي رقم ١ لسنة ٢٠١٠»المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ،مجلد ٨،ع ١/ ٢٠١٥،.
- د .عاصم عادل محمد العضايلة، التحقيق الأولي في جرائم الفساد: دراسة تحليلية نقدية في قانون النزاهة ومكافحة الفساد الأردني رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية العدد ٢٨.
- رسالة دكتوراه/ عبد العزيز بن سعد القحطاني ، اخلاقيات الوظيفة العامة ودورها في الحد من الفساد الأداري ومكافحته ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ٢٠١٤، ص ٢٥. https://www.nazaha.gov.sa/ar-
عبدالكريم قاسم ،الغذاء والسلوك الاجرامي، مقال منشورفي ٢٠١٩/٤/١٢
- د/ عبد الحق لخذاري ، حسين علامي، حماية المستهلك من خلال الالتزام بضمان السلامة الغذائية ، مجلة الحقوق والحريات ، الجزائر ، الإصدار الثالث، العدد الأول
- د/ العربي بختي، التكوين العقلي واثره في جنوح الأحداث، مجلة المفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، ،العدد الثامن.
http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r8/10.pdf
- محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتقي الأخبار ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ٥/ ٢٢١ .
- محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، الناشر : مطبعة المدني – القاهرة ، تحقيق د. محمد جميل غازي، ج ١
- د. محمد رواس قلعه جي – معجم لغة الفقهاء ، الناشر : دار النفائس.
د/ محمد خليل خير الله، ، تصنيع الغذاء في ضوء الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية ، مجلة العلوم الإسلامية ـ الجامعة العراقية ، العدد الثاني عشر ، ٢٠١٦

- نجلاء الحقيل،مقال هل النزاهة ومكافحة الفساد ذا معنى واحد؟ صحيفة مال الاقتصادية السعودية ٢٧ /١/ ٢٠٢١

- كتاب أسس التصنيع الغذائي، المملكة العربية السعودية ؛ عز الدين فراج ،الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دارالفكرالعربي ، القاهرة، ١٩٩٧ ،ص: ٤

- قواعدالممارسات الدولية الموصى بها والمبادئ العامة لسلامة الأغذية، F.A.O منظمة الأغذية والزراعة - http://www.codexalimentarius.net
لائحة الاشتراطات الصحية بالسعودية ٢٠١٩..

- لائحة سلامة الغذاء الصادرة بتنظيم قانون سلامة الغذاء العماني بالمرسوم ٨٤ لسنة ٢٠٠٨.، الجريدةالرسمية العدد ٩٠٣ بتاريخ ٢ يناير لسنة ٢٠١٠ بالقرار الوزاري رقم ٢ لسنة ٢٠١٠.

- منشورات منظمة الصحة العالمية ، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠.
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety

منشورات هيئة الرقابة الإدارية.علي موقعها

https://www.aca.gov.eg/arabic/About/Pages/SpecializationArea.aspx

- القانون ١ / ٢٠١٧ بإنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء ، الجريدة الرسمية العدد الأول (مكرر) ج في ١٠ يناير ٢٠١٧.

- القانون ٩٢ لسنة ٢٠٨ بشأن تنظيم وتسجيع عمل وحدات الطعام المتنقلة ، الجريدة الرسمية العدد 23 مكرر (أ) بتاريخ ١١ / ٦ / ٢٠١ واللائحة التنفيذية لقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء . الجريدة الرسمية العدد ٧(مكرر) في ١٨ فبراير ٢٠١٩ .

- قانون المؤسسة العامة للغذاء والدواء رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٨ .الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٩٢١ بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٣١. و- نظام الغذاء السعودي ،الصادر عام ٢٠١٤. - القانون ٧٩لسنة ٢٠٠١ بالأردن ، الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٥٢٢ بتاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠١ و -القانون الاتحادي الاماراتي ١٠لسنة ٢٠٠٥ بشان الغذاء .

ثبت بالمراجع الأجنبية التالية

- Adam cox , Anszger, Lisa Jack, Edward Smart, The Coast of food crime, june 2020,

https://www.food.gov.uk/sites/default/files/media/document/the-cost-of-food- crime.pdf

-A guide for the food industry to working with the National Food Crime Unit (NFCU), working Together To The Threat From Crime, p: 7.

https://www.food.gov.uk/sites/default/files/media/document/tacklingfoodcrime-nfcu_0.pdf

- Andy Morling, A guide for the food industry to working with the National Food Crime Unit WORKING TOGETHER TO TACKLE THE THREAT FROM FOOD CRIME . A guide for the food industry to working with the National Food Crime Unit. www.food.gov.uk/foodcrime

- Alice Rizzuti, Food Crime: A Review of the UK Institutional Perception of Illicit Practices in the Food Sector, social sciences 2020, 9(7) , 112 https://doi.org/10.3390/socsci9070112

- Beyond food security; Professor Chris Elliot`s vision for food integrity Through Technology, 7 may 2019 https://mygfsi.com/news_updates/beyond-food-security-professor-chris-elliotts-vision-for-food-integrity-through-technology/

- Guidance for Industry: Food Producers, Processors, and Transporters: Food Security Preventive Measures Guidance, https://www.fda.gov/media/80020/download

- Hans J.P.Marvin &Yamin eBouzembrakEsmée M.JanssenH.J.van der Fels- KlerxEsther D.van AsseltGijs A.Kleter, A holistic approach to food safety risks: Food fraud as an example. Food Research International , Volume 89, Part 1, November 2016, Pages 463-470 . https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0963996916303568

- Janine Curll , The significance of food fraud in Australia, 2015 Thomson Reuters (Professional) Australia Limited,. https://www.researchgate.net/publication/281366422_The_significance_of_food_fraud_in_Australia

FDA, U.S. Food and Drug Administration .http://www.fda.gov/oc/bioterrorism/bioact.html

-F Wiryani1, Herwastoeti1, M Najih1, A Haris Law Enforcement of consumer Protection for Safe Food Packaging in The Decisions of Criminal Justice, International Conference On Food Science and Engineering 2016 IOP Publishing, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering 193 (2017) 012055 doi:10.1088/1757-899X/193/1/012055.

https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1757-899X/193/1/012055/pdf

-John Pointing, Food law and the strange case of the missing regulation, Journal of Business Law , 2009,p:2 https://www.researchgate.net/publication/316514852_Food_Law_and_the_Strange_Case_of_the_Missing_Regulation/link/5901d422aca2725bd721b726/download

- John Spink , Food Fraud Prevention –Trends Update and Buildingyour Optimal Team, Tanner Lecture 2020. Chicago Section of IFT (CSIFT) / Monday, May 11, 2020– www.FoodFraudPrevention.com

- Jonathan Randel Caughron, An Examination of Food Insecurity and Its Impact on Violent Crime in American Communities , Clemson University Theses 2016.https://tigerprints.clemson.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3571&context=all_theses

-Kenneth Sebastian Leon & Ivy Ken, Legitimized fraud and the state-corporate criminology of food – a Spectrum-based theory, Published online: 8 August 2018, Springer Nature B.V. 2018 --https://www.deepdyve.com/lp/springer-journals/legitimized-fraud-and-the-state-corporate-criminology-of-food-a-6Y0dsh143S?impressionId=5db62d62464d6&i_medium=docview&i_campaign=recommendations&i_source=recommendations

-Kathryn B. Armstrong, Jennifer A. Staman, Enforcement of the Food, Drug, and Cosmetic Act: Select Legal Issues, February 9, 2018 ,Congressional-- https://fas.org/sgp/crs/misc/R43609.pdf

-Nicholas Lord, Cecilia Juliana Flores Elizondo, Jon Spencer , interactions between criminal opportunity and market (dys)functionality in legitimate business ,First Published January 6, 2017 Research Article. https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1748895816684539

- Prison Serv J . Lord David Ramsbotham, GCB CBE and Bernard Gesch, FRSA, Crime and Nourishment, PMC 2015 Dec 29.Copyright and License information Disclaimer. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4693953/

- S.M. van RuthP.A. LuningI.C.J. SilvisY.YangW. HuismanKuang&Lee, Bindt, Moyer,DeVries,&Spink Lord,Flores Elizondo,&Spencer,Differences in fraud vulnerability in various food supply chains and their tiers, journal food control 2018,ps; 375-381 . https://reader.elsevier.com/reader/sd/pii/S0956713517304152?token=846EF3BF42B0C48207953A726E94980D513EF59BC02E67EC61B33685946F90C87BC592BFDE6DB399704EEF48813CF111

-- THE FOOD SAFETY ACT 1990 – A GUIDE FOR FOOD USINESSES 2009 Edition .
-http://www.fda.gov/opacom/laws/fedatact.htm